

نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٨٥ - ١٨٦ أغسطس/آب ٢٠٠٣ - سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣

فى هذا العدد

يتابع هذا العدد تطورات الموقف الدولى من الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة على حقوق الشعب الفلسطينى على أبواب العام الرابع لانقضاسته الباسلة، وهى الاعتداءات التى بلغت حد التهديد بإبعاد الرئيس الفلسطينى أو اغتياله.

كما يواصل إلقاء الضوء على التطورات المتلاحقة للاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق، ومساعى واشنطن ولندن لانتزاع قرار دولى يكرس ويدول الاحتلال، فيما يواصلان جرائم الحرب فى سياق تصاعد وتيرة المقاومة الوطنية.

وتعكس رسائل القراء وجهات النظر العربية والأجنبية بشأن هذه التطورات المتلاحقة.

فيما تعرض الأبواب الثابتة لما يتصل بتطورات حقوق الإنسان فى البلدان العربية، وخاصة فى بابى الوقائع والمتابعات، والشكاوى والمداخلات، بينما يهتم باب الحقوق الاقتصادية بالحقوق فى التنمية بعرض تقرير هام وثرى لمقرر الأمم المتحدة الخاص بالحقوق فى التنمية.

ملف العدد

(٢)..
استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد قرار لمجلس الأمن يرفض قرار إسرائيل استبعاد عرفات يكرس نهج العدوان ويستفز رأى العام العربى والدولى.

العراق

(٨)..
انتهاء احتلال العراق ومنح الأمم المتحدة دور أكبر هو البديل لمحاولات الإدارة الأمريكية لتدويل الاحتلال واستمراره.

الجزائر

(١٢)..
عشر صحف جزائرية مستقلة تعلن احتجاجها عن الصدور احتجاجاً على الاعتداءات والمضايقات التى تتعرض لها بسبب نشرها تقارير عن الفساد.

السودان

(١٥)..
التوقيع على اتفاق حول الترتيبات الأمنية والعسكرية فى الجنوب واتفاق آخر لوقف إطلاق النار فى دارفور وسط وعود رسمية بتعزيز الحريات للمواطنين.

بروتوكول تعاون

(٢٢)..
المنظمة توقع بروتوكول تعاون مع هيئة شئون المنظمات الأهلية الفلسطينية للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وإنشاء مركز لتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية.

الجدار العازل

(٤)..
تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان يرصد المخاطر الناتجة عن بناء الجدار العازل على مناطق الضفة الغربية، وما يمثله من انتهاك للقانون الإنسانى الدولى.

مصر

(١١)..
المنظمة ترحب بالتوجه نحو إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومنح الجنسية لأبناء المتزوجات من أجنبي.

سوريا

(١٢)..
السماح بعودة المعارضين من الخارج خطوة إيجابية لاستئناف نهج الإصلاح والمنظمة تطالب بالإفراج عن ناشطى حقوق الإنسان وسجناء الرأى.

الأردن

(١١)..
قرار الحكومة الأردنية برفض الاعتراف بلجنة مقاومة التطبيع المنبثقة عن اتحاد النقابات المهنية يلقى استنكار منظمات المجتمع المدنى.

رسائل القراء

(١٨)..
(١٦)..
(٢٠)..
(٢٢)..
حقوق اقتصادية
شكاوى ومداخلات
أخبار المنظمات



نشرة إخبارية / غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان

فلسطين

الفيديو الأمريكي رقم ٧٧ يكرس نهج العدوان

الإسرائيلي على حقوق الشعب الفلسطيني

استفزت الإدارة الأمريكية الرأي العام العربى والدولى عندما استخدمت حق النقض الفيتو لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولى الذى كان مفترضاً أن يكتفى بـ "دعوة" لا "إدانة" قرار إسرائيل بإبعاد الرئيس الفلسطينى "ياسر عرفات"، وهو مشروع القرار الذى تقدمت به سوريا نيابة عن المجموعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز على أبواب العام الرابع لاتفاضة الشعب الفلسطينى الباسلة.

والفيديو الأمريكى هو رقم الـ ٧٧ الذى يوفر الغطاء والحماية والدعم للعدوان والاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية والعربية، وجاء فى الوقت الذى تجمدت فيه تحركات الإدارة الأمريكية لوضع خطتها المسماة بـ "خريطة الطريق" موضع التنفيذ، فما كان منها إلا أن أضافت أسباباً إضافية لإفشالها.

بعدما فشل الرهان الإسرائيلى الأمريكى على شق الصف الفلسطينى وإشغال نيران الحرب الأهلية الفلسطينية عبر الإجراءات الضاغطة على السلطة الوطنية الفلسطينية. لم يكن جديداً أن تعلن إسرائيل عن رغبتها فى إبعاد الرئيس الفلسطينى المنتخب من شعبه الى خارج الأراضى الفلسطينية المحتلة، وهو الذى يخضع لحصار فى مقره بمدينة رام الله تجاوز العامين، ولكن الجديد هو أن تتخذ الحكومة الإسرائيلية قراراً بهذا المعنى، والأخطر أن تطرح مسألة اغتياله للنقاش العلنى، كما فى مسائل استطلاعات الرأي. ومن المؤسف أن الإدارة الأمريكية عارضت قرار أبعاد عرفات، ليس لأنه منتخب من شعبه فى انتخابات جرت تحت رقابة دولية، وإبعاده يمثل جريمة حرب وفقاً لقواعد اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ أو لأنه خرقاً فاضحاً للاتفاقات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى ذكرى مرور عشر سنوات عن توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣، وأيضاً ليس لأنه انتهاكاً لإعلان حق الشعوب فى تقرير مصيرها، ولكن

لم تكف عن هدم المنازل ونسفها على من بداخلها أو القصف العشوائى للأهداف المدنية، وأيضاً لم تتوقف عن اغتيال أو محاولة اغتيال قادة المقاومة بل وحتى وجوها السياسية. فسعت للنيل من حياة الشيخ "أحمد ياسين" الزعيم الروحى لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وقادة آخرين للحركة.

وخلال كل ذلك لم يسمع الرأي العام العربى والدولى تصريحاً أمريكياً يتسم بالجدية فى مواجهة هذه الجرائم التى تعد انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولى ومبادئ القانون الإنسانى الدولى، اللهم إلا فى قضية جدار الفصل العنصرى العازل الذى تسيج به إسرائيل الضفة الغربية وتكرس فصل مدينة القدس الشريف وإجراءات تهويدها وضمتها، وكان ذلك بعد إلحاح من رئيس الوزراء الفلسطينى "محمود عباس"، فيما تواصل إسرائيل إعلان أنها ستشرف على الانتهاء من بناء الجدار منتصف العام القادم.

ثم ما لبث أن تطرق الأمر إلى شخص الرئيس الفلسطينى "ياسر عرفات"

ادعت الإدارة الأمريكية أنها لجأت لاستخدام الفيتو لأن نص القرار لم يتضمن عبارات واضحة لإدانة حركات المقاومة الفلسطينية، وخاصة كل من حركات حماس والجهاد وكثائب شهداء الأقصى. فى الوقت الذى غضت فيه الطرف عن مواصلة إسرائيل لجرائمها منذ اضطرت لإعلان موافقتها على القبول بالخريطة مصحوباً بـ ١٤ تحفظاً تجهضها وتقوضها فعلياً.

ومنذ ذلك الحين التزمت حركات المقاومة الفلسطينية الهدنة التى أعلنتها من طرف واحد دون أى التزام على عاتق إسرائيل تلبية للضغوط الدولية والإقليمية، ودعوات رئيس الوزراء المستقيل "محمود عباس" الذى أكد فى خطاب استقالته أن الإدارة الأمريكية اكتفت بدعم جهودها لإنجاز التسوية بالتصريحات دون الإجراءات.

وخلال فترة الهدنة لم تكف إسرائيل يوماً عن اجتياح البلدات الفلسطينية أو الاستمرار فى تطويقها وزرع الحواجز على الطرق ودخل القرى والأحياء، كما

ملف العدد

لأنه بحسب ناطقى الإدارة الأمريكية سيضر بإسرائيل أولاً، لأن الرئيس "عرفات" سيباشر دعم ما يسمى بـ"العمليات الإرهابية" من الخارج.

وعلى الرغم من كافة المحاولات للتهوين من هذا القرار بنشر التحليلات التى تؤكد أن حكومة إسرائيل لا تتوى تنفيذ القرار ولكنها تعمل فقط على حفظ ماء وجهها أمام ناخبىها، إلا أن القرار يبقى سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب الفلسطينى وحقوقه الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف.

فى خضم هذه التطورات، لم يعد ممكناً لا للإدارة الأمريكية ولا لغيرها أن يتحدث عن رعايته لتطبيق أمين لما يسمى بـ"خريطة الطريق"، التى هى بالأصل قاصرة عن ضمان الوفاء بحقوق الشعب الفلسطينى.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً أعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء "الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة ضد الشعب الفلسطينى بكافة فئاته وشرائحه، والتى بلغت فى استهانتها بحرمة حقوق ودماء الشعب الفلسطينى حد اتخاذ حكومة إسرائيل قراراً بـ"طرده" رئيسه المنتخب ووضع احتمال اللجوء لاغتياله كخيار مطروح لتفويض السلطة الوطنية الفلسطينية نهائياً، ويأتى هذا بعد حملة الاغتيالات ضد قادة حركة حماس التى طالت محاولة اغتيال الشيخ "أحمد ياسين" الزعيم الروحى للحركة وعدد من قيادات جناحها السياسى بهدف نسف الهدنة".

وقال البيان أنه "رغم العديد من الاعتراضات الدولية على قرار الحكومة

الإسرائيلية بتصفية الرئيس الفلسطينى سواء عبر "الطرد" أو الاغتيال، إلا أن المنظمة ترى أن بعض المواقف الدولية العملية تشجع حكومة إسرائيل على المضى قدماً فى تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطينى، ومنها قرار الاتحاد الأوروبى بإضافة الجناح السياسى لحركة حماس إلى قائمته للمنظمات الإرهابية".

وأكد البيان إدانة المنظمة لـ"كافة جرائم الحرب وإرهاب الدولة والاعتقالات التى يمارسها الاحتلال الإسرائيلى بحق الشعب الفلسطينى وقرار إبعاد رئيسه المنتخب والتهديد باغتياله"، وطالبت "المجتمع الدولى بالتدخل الجاد والعاجل واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والفعالة لوقف العدوان الإسرائيلى بحق الشعب الفلسطينى، وتوفير الحماية الدولية له.

.. وبلاغات قضائية للضحايا

الفلسطينيين أمام القضاء

السويسرى

تقدم الأستاذ "راجى الصورانى" مدير المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان وعضو مجلس أمناء المنظمة والمحامى السويسرى "مارسيل بوسونيه" ببلاغين قضائيين أمام القضاء العسكرى السويسرى بالوكالة عن ضحايا فلسطينيين متضررين من جرائم العدوان الإسرائيلى بحق الشعب الفلسطينى.

تتناول القضية الأولى قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلى بهدم منازل الضحايا فى قطاع غزة وتشريد ساكنيها، تعلقت القضية الثانية بقيام سلطات الاحتلال بتعذيب محتجزين فلسطينيين لدى جهاز

الأمن العام الإسرائيلى.

وتشمل لائحة المتهمين الإسرائيليين فى القضيتين وزير الدفاع الأسبق "بنيامين بنى اليعازر"، ووزير الدفاع الحالى والأركان السابق "شاؤول موفاز"، ورئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلى السابق "أفى دختر" وقائد المنطقة العسكرية الجنوبية السابق "دورون الموح".

وقد قبل قاضى التحقيق السويسرى البلاغين بما يعنى شروعه فى التحقيق فى كليهما، حيث ينص القانون الوطنى السويسرى على ملاحقة ومقاضاة المسؤولين عن وقوع انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، ووفقاً لنص المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بتنظيم قواعد معاملة المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال التى تعتبر سويسرا طرفاً منضماً إليها والدولة المودعة للاتفاقيات الأربع التى تمثل صلب القانون الإنسانى الدولى.

وقد انضم عدد من رموز المجتمع المدنى السويسرى والأوروبى المؤيدين لحقوق الشعب الفلسطينى إلى المحاميان فى مؤتمرها الصحفى بمدينة برن فى ٥ سبتمبر/أيلول.

يذكر أن القضاء البلجيكى كان قد أوقف التعقبات فى حق "أرييل شارون" رئيس الوزراء الإسرائيلى فى الاتهام الموجه إليه عن مذبحه صبرا وشاتيلا التى تمر حالياً ذكراها الواحدة والعشرين، وذلك تحت ضغوط أمريكية وإسرائيلية عدة، وبجدة عدم خرق الحصانة الممنوحة للمسؤولين خلال فترة توليهم المسؤولية، عقب فتوى مماثلة صدرت عن محكمة العدل الدولية.

الضم الزاحف .. الجدار الإسرائيلي العازل

وتأثيراته على الضفة الغربية المحتلة

تقرير للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

فى تقريرها الجديد الصادر فى شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٣، رصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن التأثيرات الخطيرة الناتجة عن شروع سلطات الاحتلال والغصب الإسرائيلى فى بناء جدار فاصل حول مناطق الضفة الغربية المحتلة بحجة الحفاظ على أمن إسرائيل.

ويرصد التقرير كيف أن هذا الجدار يكرس عمليات الغصب الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية ويضمها تحت قوة السلاح، فى انتهاك فاضح لمبادئ القانون الإنسانى الدولى التى تحظر التغييرات الديموغرافية للأراضى المحتلة، وكافة أشكال العقاب الجماعى التى هى ممارسة لسياسة الفصل العنصرى "الأربارتهايد" البائدة.

أصدرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن فى يونيو/حزيران ٢٠٠٣ تقريرها رقم ٢٣ حول الملابس المرتبطة بهذا الجدار الذى يحدث إنشاؤه فى الضفة الغربية وتأثيراته الخطيرة على الأوضاع فى الأراضى المحتلة وحقوق الإنسان بها وأهم ما تضمنه التقرير:

أن إنشاء الجدار كان فى الأصل هدف من أهداف حزب العمل كجزء من خطته الأمنية والتى حازت فى استطلاعات الرأى على موافقة ٦٠ إلى ٧٠% من ناخبي إسرائيل. بينما تأخر الليكود فى تبنيه بسبب مخاوف ٢٠٠ ألف مستوطن بالضفة من أن يشكل عازلاً لهم عن إسرائيل ويمثل تخطيطاً لحدود الدولة الفلسطينية.

لذلك بدأ بناء الحائط فى يونيو/حزيران ٢٠٠٢ فى المحافظات الشمالية الغربية للضفة (جنين-طولكرم-قلقيلية-سالفيت) وفى قطاع القدس بشكل يفصل القدس الكبرى عن المناطق الفلسطينية المحيطة. يبلغ طول الحائط فى مراحله المختلفة بما فى ذلك الجزء الشرقى فى وادى

الأردن ٦٥٠ كيلو متراً، وارتفاعه ٨ متر. وتتفاوت عرض الحائط بما فى ذلك الطرق الآمنة حوله والمخصصة لتحركات جيش الدفاع الإسرائيلى وآلياته ما بين ٣٠ إلى ١٠٠ متراً حسب طبوغرافية الأرض لمنطقة عازلة ممنوع اجتيازها.

وهذه المساحات تقطع بالمصادرة من ملاكها وفقاً لمبدأ الدواعى العسكرية من قانون مصادرة الأراضى الإسرائيلى ١٩٤٩ الذى تخول وزارة الدفاع سلطة إصدار أوامر المصادرة وتولى مشاكل التصديق.

ورغم نص القانون على ضرورة إعلام الملاك بقرار المصادرة وحقوقهم فى الاعتراض خلال أسبوع فمعظمهم فعلياً لا يعلمون بالمصادرة إلا لحظة بدء البلوزر فى تدمير أراضيهم، خاصة مع نطاق السرية الشديدة والغموض الذى تفرضه إسرائيل على خطط وتكتيكات بناء الحائط بدواعى أمنية لتجنب آثاره العارضة.

وقد رفضت مئات الدعاوى من ملاك الأراضى الفلسطينية وهو أمر طبيعى باعتبار وزارة الدفاع هى الخصم والحكم

فى نفس الوقت.

كما التزمت محكمة العدل العليا بنفس الموقف بدعوى أن أوامر الاستيلاء مؤقتة (لمدة ٣ سنوات) وواقع الممارسات الإسرائيلية تؤكد تجديدها تلقائياً لأجل غير محدد. وفى مقابل هنا الاعتداء على حق الملكية فبناء على تعليمات السلطة الوطنية لم يرفع ملاك الأراضى دعاوى تعويض لتفادى تقنين الاستيلاء على الأراضى وضياع حقوقهم فى ملكيتها.

وحتى تعرض عدد من هذه الأراضى فما زالت حقوق الملكية مهددة بمقتضى قانون الأراضى العثماني ١٨٥٨ الذى يتعبر الأراضى التى تمر ٣ سنوات متصلة دون استزراعها أراضى دولة والذى اعتادت إسرائيل تطبيقه سابقاً على الأراضى المصادرة لإنشاء المستوطنات.

يهدد الجدار أيضاً حق الإنسان الفلسطينى فى حرية التنقل والحركة، حيث أنه يؤدى إلى تطويق المدن الفلسطينية فى كانتونات وجيوب منفصلة مهددة الامتداد الجغرافى الطبيعى وذلك باستثناء إريحا والقدس الشرقية التى هى فى حد ذاتها

تقارير عربية ودولية

جيب معزول. وبذلك يظل ٤٠٠ ألف نسمة حوالي ٥/١ سكان الضفة الغربية معزولين خارج نطاق الجيوب التي ينشئها الحائط. وهذا يعنى مزيد من التشديد فى سياسات العزل والإغلاق ويفرض الكثير من الأعباء المادية والمجهود والوقت فى عبور الحدود بين هذه الجيوب، ويحرم المدن الفلسطينية من أى مجال جغرافى للامتداد والنمو.

ورغم الوعود الغامضة "بوضع تدابير مناسبة للعبور" فمن الواضح أن المنطقة بين الحائط والخط الأخضر ستكون منطقة عسكرية مغلقة.

كما سوقت الإدارة الإسرائيلية فى وعودها بإنشاء خمس مقابر رئيسية و٣٠ طريق زراعى فى المرحلة الأولى للحائط بحجة عدم وجود مخصصات فى الميزانية.

رغم أن حرية الحركة حق مكفول فى حد ذاته فإن انتهاكه يؤثر على الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ويسفر عن تدهور شديد فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحتلة وسكانها.

فإن تدمير الأراضى الزراعية ومصادر المياه وقطع طريق إليها يحرم الفلسطينيين من وسيلة معيشتهم مما يؤدى مع انتفاء فرص العمل فى إسرائيل إلى تقويض الاقتصاد الفلسطينى المتدهور منذ بدء الانتفاضة وهذا يهدد الضفة الغربية بصفة خاصة حيث تمثل المحافظات الشمالية الغربية ٤٠% من أراضىها الزراعية الخصبة. وحتى فى حالة عمل المعابر فإن طول مسافات الرحلات يؤدى إلى زيادة تكلفتها وارتفاع معدل تلف المحاصيل

خاصة مع تعقيدات نظام التفريغ وإعادة الشحن من بوابة لأخرى.

وهكذا فإن سكان المناطق الشرقية الذين يملكون أراضي فى غرب الحائط يفقدون عملهم ومن يعيشون ويزرعون أراضي فى المناطق غرب الحائط يحرمون من فرص تسويق محاصيلهم فى الأسواق الرئيسية شرق الحائط (قلقيلية التى أصبحت سجنًا يضم ٤١ ألف سجين، طولكرم، جنين).

كما يؤدى إنشاء الحائط إلى تدهور الخدمات الصحية حيث تفتقر ٩ من المناطق المعزولة إلى مستشفيات محلية وتعتمد على الموجودة شرق الحائط أو على الرعاية الصحية المتنقلة مما يتسبب فى نقص خدمات الطوارئ وزيادة الأمراض وارتفاع معدلات وفيات الأطفال.

كما ينتهك أيضاً الحق فى التعليم من خلال تدمير الخدمات التعليمية ومؤسساتها على طول خط الحائط وصعوبة انتقال الطلبة والمدرسين إلى المدارس، هذه الأوضاع مع تدهور الخدمات الاجتماعية تهدد بحركة هجرة داخلية فلسطينية من المناطق ذات التأثيرات المتفاقمة.

رغم تأكيد الحكومة الإسرائيلية الطبيعية المؤقتة للحائط كإجراء أمنى مؤقت فإن تكاليف بنائه وتوقيت إقامته وقت البدء فى مناقشة خريطة الطريق نحو إقامة الدولة الفلسطينية المؤقتة يؤكد أنه إجراء دائم للتأثير على مستقبل هذه الدولة وترسيم حدودها وقد أكدت تصريحات بعض الوزراء الإسرائيليين ذلك.

ويؤكد ذلك مسار الحائط فى مرحلته الأولى حول القدس الكبرى بشكل يفصلها

عن باقى مناطق الضفة الغربية بما يكرس سيطرة إسرائيل على المواقع الدينية المقدسة ويعزل حوالي ٢٠٠ ألف فلسطينى عن حكومتهم وعائلاتهم ويزيد من صعوبة إقامة عاصمة فلسطين مستقبلاً فى القدس الشرقية.

(قامت إسرائيل فى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ بتعديل إدارى فى القدس يضم منطقة قبر راشيل فى بيت لحم إلى الجانب الإسرائيلى) وهذا يتعارض مع التزامات إسرائيل الدولية كقوة احتلال بعدم إجراء أى تغييرات فى الأوضاع الجغرافية والديمغرافية فى المناطق المحتلة.

كما يتنافى مع التزاماتها فى الاتفاقيات السابق توقيعها (أوسلو، وواى ريفر، وشرم الشيخ) بعدم اتخاذ أى معايير منفردة لفرض أمر واقع يؤثر على التسوية السياسية النهائية بإجراءات إسرائيل الأمنية من المفترض أن تلتزم بخطوط ١٩٦٧ ببناء الحائط على طول الخط الأخضر.

أما الآن فالمسافات بين الحائط والخط الأخضر والتى يشغلها جيش الاحتلال تمثل حالة ضم فعلى لإسرائيل.

فضلاً عما يمثل الحائط ونتائجه كصورة من صور العقاب الجماعى لسكان الأراضى المحتلة تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة بخصوص حماية الأشخاص المدنيين أثناء الحرب مما يشجع تصاعد الاتجاهات الراديكالية وتزايد الاعتماد على الهيئات المانحة للمعونات. وهو ما دعا العديد من الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتعبئة الجهود لإبراز مخاطر إقامة الحائط.

تقارير عربية ودولية

التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في الأردن لسنة ٢٠٠٢

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان في الأردن عن العام ٢٠٠٢ وقد أوضح التقرير أن المنظمة قد ورد لها خلال العام ١٠٠ شكوى، من بينها ٣٩ شكوى خاصة بالاعتقال الداخلي والتعذيب، و ١٤ شكوى خاصة بالتعسف في استعمال السلطة، وثلاث شكوى متعلقة بقضايا عمالية داخلية، وأربع شكوى متعلقة بمنع جوازات السفر ودفاتر العائلة، وسبع شكوى تتعلق بطلب مساعدات إنسانية، وأربع شكوى تتعلق بطلب اللجوء الإنساني، وخمس شكوى ضد انتهاكات السلطات الإسرائيلية وإجراءات الاعتقال والمنع من الدخول للصفة الغربية، وتسع شكوى ضد دول أجنبية حول الاعتقال وسوء المعاملة، وثمانية ضد الدول الخارجية بشأن طلب تعويضات مالية، وأربع شكوى تتعلق بالمنع من العمل بسبب عدم الحصول على موافقات أمنية، وثلاث تتعلق باعتقال صحفيين.

وقد عالج التقرير حالة حقوق الإنسان من خلال ٩ محاور كالاتي:

المحور الأول: الحقوق الأساسية الدستورية والقانونية وأوضح التقرير أنه خلال العام ٢٠٠٢ صدرت حزمة من القوانين المؤقتة بشكل لافى تجاوزت المعايير التي قامت بها معظم الحكومات الأردنية السابقة حيث أن عدد القوانين المؤقتة قد بلغ حوالي أربعة وستين قانوناً مؤقتاً مخالفة للدستور من أصل ٢١١

قانوناً مؤقتاً، وطالت العديد من نواحي التشريع والحياة في الأردن.

المحور الثاني: تناول الحق في الحياة، وأوضح التقرير أن المنظمة لم تتلق شكاوى عن وفاة أشخاص محتجزين في مخافر الشرطة، إلا أن حوادث معان أسفرت عن مقتل خمسة أشخاص وجرح العشرات من المدنيين.

المحور الثالث: تناول الحق في العدل وسيادة القانون والأمان الشخصي، وتبين من التقرير أن قوات الأمن قامت بتطويق مدينة معان وقطعت عنها الكهرباء والمياه والهاتف واعتدت على بعض المواطنين بالضرب وفرضت حظر التجول على المدنيين ومنعت دخول أو خروج أي شخص.

المحور الرابع: تناول معاملة السجناء وغيرهم من المعتقلين، مشيراً إلى استمرار الأجهزة الأمنية في شن حملات المداومة والاعتقال خلال العام، وتبين وقوع حالات تعذيب وسوء معاملة داخل بعض الأجهزة الأمنية وخاصة في أماكن التوقيف، وقد أرسلت عدة شكاوى للسلطات المسؤولة ولم تتلق المنظمة رد عليها.

المحور الخامس: تناول الحق في تكوين الجمعيات، وبين التقرير قيام وزير الداخلية بإصدار قرار يتضمن حل الجمعية الأردنية لحقوق المواطن وقد رفعت الجمعية الأردنية لحقوق المواطن دعوى لإلغاء قرار الحل أمام محكمة العدل العليا التي أصدر قراراً بتأييد قرار الحل.

المحور السادس: تناول الحق في حرية الرأي والتعبير، وتبين اعتقال ثلاثة صحفيين خلال العام بموجب القانون المؤقت رقم ٥٤ لعام ٢٠٠١ المعدل

لقانون العقوبات والذي يجيز اعتقال الصحفيين، واعتقال ثلاثة مهندسين من لجنة مقاومة التطبيع، كما صدر قراراً بالسجن على السيدة توجان فيصل لمدة ثلاث سنوات، ثم الإفراج عنها بقرار عفو.

المحور السابع: تناول حرية التنقل والإقامة، وتبين من التقرير منع الكثير من الوفود من الذهاب إلى معان أثناء أحداث الشغب التي جرت هناك لمدة تقارب عشرة أيام.

المحور الثامن: تناول حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة والعمل، حيث وردت للمنظمة شكاوى تتعلق بحقوق عمالية وإنسانية وتم إرسال الرسائل اللازمة بشأنها.

المحور التاسع: يتناول حق الاجتماع وتنظيم المسيرات، فورد للمنظمة الكثير من الشكاوى حول منع المواطنين من تنظيم المظاهرات والمسيرات والندوات والمهرجانات خاصة في مجمع النقابات في العاصمة واربد وغيرها من المدن.

أوضاع حقوق الإنسان

في تونس

تقرير جديد للرابطة التونسية

أصدرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس خلال العام ٢٠٠٢، ويقع التقرير في ٦ أبواب تناقش وترصد وتوثق لمجمل الأوضاع.

يناقش الباب الأول الحريات العامة، وفي الفصل الأول يتناول حق التنظيم، ويرى أنه لا تزال العديد من الجمعيات التي

تقارير عربية ودولية

قامت بالإجراءات القانونية للتأسيس غير معترف بها، كذلك بعض الأحزاب، لكن حدث تطور إيجابي، حيث تم الاعتراف بحزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" وقد تقدم بملف التأسيس عام ١٩٩٤، وعلى صعيد حق التنظيم النقابي أشار التقرير إلى وجود بعض الصعوبات التي تساهم في إعمال هذا الحق.

أما في الفصل الثاني والذي ناقش حرية الاجتماع وحق التظاهر السلمي فأوضح التقرير أن هناك انتهاك لحرية الاجتماع ووثق لعشرات الحالات، كذلك لم يصرح لأي تظاهرة خلال العام ٢٠٠٢.

أما الفصل الثالث تناول حرية التعبير والصحافة، وأوضح أنه رغم وجود عشرات المطبوعات إلا أنها تتشابه في تعاملها مع الملفات السياسية والحقوقية، ونوه التقرير بتقرير آخر أصدرته "الجمعية التونسية للصحفيين" حول واقع الحريات الصحفية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، والذي أكد أن الصحفيين التونسيين يتعرضون إلى العديد من المضايقات والضغطات التي تنتهك حقهم في القيام بمهامهم وتعاقبهم على أداء عملهم، كما أشار تقرير الرابطة إلى استمرار مراقبة السلطات للإنترنت منذ دخوله البلاد في العام ١٩٩٦ وما يترتب عليه من مضايقات لبعض النشاطات نتيجة لتبادلهم رسائل تنتقد الأداء الحكومي.

أما الفصل الرابع تناول الاستفتاء الدستوري الذي حدث في ٢٦ مايو/أيار، وأوضح أن المناخ العام سواء الحقوقى أو السياسى أو الإعلامى لا يسمح بانتخابات ديمقراطية نزيهة، كما أن التعديلات التي أدخلت على الدستور وطالت أكثر من

نصف مواده تعد مساساً مباشراً بمبادئ حركة حقوق الإنسان نظراً لتكريسها بقاء رئيس الجمهورية مدى الحياة، ويزيد الخلل بين السلطات الثلاث.

وعرض الباب الثانى من التقرير موضوع الحريات الفردية، وأوضح أن هناك انتهاك لحرية التنقل من خلال الحرمان من جوازات السفر لبعض المواطنين، وإخضاع البعض الآخر للمراقبة الإدارية، كما أن هناك انتهاك للحرية الجسدية، ورصد بعض الحالات لاعتداءات على المواطنين من طرف أعوان الأمن، واعتداءات على المشاركين في المسيرات التضامنية مع الشعب الفلسطينى، كما برزت خلال العام ظاهرة الاعتداءات على نشاط الحركة الطلابية من طرف عناصر حزبية، وأشار التقرير إلى وجود نوع ثالث من انتهاك الحريات الفردية وهو انتهاك حرمة المسكن والمقرات الخاصة والاعتداء على الأملاك واستأفقت الحملات الأمنية والإدارية ضد المواطنين التونسيات المرتديات للحجاب وتكرار عمليات جلب الشباب المتردد على المساجد لمراكز الأمن للاستجواب، كما طالت الانتهاكات حقوق أبناء وأقارب مساجين الرأى المعارضين. وأفرد التقرير جزءاً خاصاً للاعتداء على الكنيس اليهودى "جزيرة جربة"، ونوه باستغلال إسرائيل للحادث لتكثيف الحملة الدعائية والعسكرية ضد الفلسطينيين والعرب.

أما الباب الثالث من هذا التقرير ناقش استقلال القضاء والمحاكمة العادلة والحق في التقاضى، وأوضح أنه لا تزال معايير المحاكمة العادلة منتهكة في أغلب الأحيان ولا تزال النصوص القانونية حتى في

وضعها الحالى غير محترمة، وقد سجلت خروقات عديدة فى مختلف أطوار التقاضى، كما أنه حق التقاضى نفسه ينتهك فى حالات أخرى. وقد شهد عام ٢٠٠٢ عدد من محاكمات الرأى، كما سجل رفض القضاء تسجيل الشكاوى المرفوعة من طرف النشطاء والمعارضين ضد الأفراد الذين مارسوا عليهم العنف، وعلى صعيد آخر تواصل لجوء ضحايا التعذيب فى تونس إلى الآليات الدولية والقضاء الأجنبى لممارسة حق التقاضى أمام انعدام إمكانية قيامهم بذلك فى الداخل. وخصص الباب الرابع للحديث عن أوضاع السجون، ورصد التقرير خلال العام ٢٠٠٢ حالة وفاة شخصين سجينين. كما أوضح أن الأوضاع لا تزال داخل السجون متدهورة للغاية من حيث الإقامة والطعام والنظافة ومستويات الرعاية الصحية، ناهيك عن طرق المعاملة اللاإنسانية والمهينة، خاصة التي يتعرض لها سجناء الرأى.

أما الباب الخامس فتحدث عن مضايقة نشطاء حقوق الإنسان من خلال التعرض للاعتداءات على النشطاء والتي أصبحت ظاهرة متفاقمة، وانتهاك حرية تنقل النشطاء داخل البلاد ومنعهم من السفر إلى الخارج، هذا بجانب انتهاك حقوق أفراد من عائلات النشطاء.

ناقش الباب السادس والأخير سلسلة المضايقات التي تعرضت لها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والتي تراوحت بين الحملات على المقار والمضايقات القضائية والحملات الإعلامية ضدها.

العراق

الأولوية لإنهاء الاحتلال

.. ودور الأمم المتحدة "الأكبر" يجب أن يكون محوريا

فيما تستمر حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى مساعيهما الدؤوبة لتدويل احتلالهما للعراق عبر مشروع قرار مقدم الى مجلس الأمن يدعو مختلف الدول للمساهمة بقوات فى تكريس احتلالهما عبر ما تسميانه "حفظ الأمن"، وكذا المساهمة بالنفقات فيما تصفانه بـ "إعادة أعمار" العراق، تواصل قوات الاحتلال على الأرض ارتكاب المزيد من جرائم الحرب فى انتهاكات متصلة لمبادئ القانون الدولى الإنسانى، وترفضان كافة الأطروحات الدولية لمنح الأمم المتحدة الدور الحقيقى والفاعل، وكذا وضع الجداول الزمنية لإنهاء الاحتلال وتسليم الشعب العراقى مقاليد حكمه والسيطرة على ثرواته ومقدراته.

فشل مساعى التدويل

يلاقى مشروع القرار البريطانى المقدم الى مجلس الأمن الدولى عديداً من الصعاب لتحقيق توافق عليه من قبل العديد من القوى الدولية، ولا سيما من جانب كل من فرنسا وألمانيا وروسيا، الذين ينظرون إلى مشروع القرار باعتباره تكريساً لسيطرة الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق، خاصة وأنه يرفض الاعتراف حتى بدور أكبر للأمم المتحدة، لا الدور الفاعل والمحورى الذى يمنح السيطرة للمنظمة الدولية، حيث يدعو القرار مختلف دول العالم إلى المساهمة بقوات ونفقات لتحقيق ما يسمى بـ "حفظ الأمن وإعادة الإعمار فى العراق"، ولا يضع أى سقف زمنى لإنهاء الاحتلال وتسليم الشعب العراقى شئون حكمه.

وإنما يذهب مضمون القرار إلى إطالة أمد الاحتلال، ووضع القوات الدولية متعددة الجنسيات المطلوبة تحت سيطرة القيادة العسكرية لقوات الاحتلال، كما أن أى مساعدات اقتصادية سيتم توجيهها

بمقتضى قرارات الإدارة المدنية المؤقتة لسلطة الاحتلال والأجهزة المنبثقة عنها، وبما يتلائم وأهداف الاحتلال.

وقد فشلت اللقاءات التى عقدها الرئيس "جورج بوش" مع الزعماء الأوروبيين على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك لإقناعهم بقبول منطقته، وإن كان الزعماء الأوروبيين قد تجنبوا الخلاف الحاد والعلنى فى تصريحاتهم الصحفية، وجاء هذا الفشل بعدما أعلنت مستشار للأمن القومى الأمريكى رفض واشنطن للمبادرة الفرنسية التى تقضى بوضع جدول زمنى لإنهاء الاحتلال فى فترة تتراوح بين ٦ أشهر الى ٩ أشهر، وضرورة الإسراع بإجراء انتخابات عراقية وتشكيل حكومة انتقالية.

ولم يمنع هذا الفشل من حدوث قدر من التجاوب مع المسعى الأمريكى، وبقي هذا التجاوب محدوداً، ما بين الامتناع عن استخدام حق النقض "الفيتو" الى المساعدة فى تدريب قوات الشرطة العراقية،

وخاصة من الجانب الألمانى.

وقد سبق هذه اللقاءات إلى الفشل لقاء زعماء فرنسا وألمانيا بنظيرهما البريطانى فى برلين، حيث لم يتم التوصل لرؤية متقاربة بشأن حل ماهية الدور "الأكبر" للأمم المتحدة فى العراق.

.. وانتهاكات متصلة للقانون

الإنسانى الدولى

واصلت قوات الاحتلال الأمريكى البريطانى فى العراق ارتكاب جرائم الحرب ضد الشعب العراقى، وخاصة فى مدن وسط وشمال العراق، حيث تابعت عمليات دهم المنازل بحجة البحث عن أفراد المقاومة العراقية وأركان الحكومة السابقة، وذلك فى ضوء تصاعد وتيرة المقاومة فى مختلف مناطق العراق.

فيما أعلنت قوات الاحتلال أنها نفذت أكبر عملية إجلاء لجرى حرب أمريكيين من العراق منذ حرب فيتنام نتيجة عمليات المقاومة المستمرة، وتناقلت المصادر الصحفية مدى تأثير ذلك على أداء قوات

وقائع ومتابعات

الاحتلال الذي بات عشوائياً، ويسـتهدف مختلف فئات المواطنين العراقيين.

ففي كافة العمليات الفدائية التي تعرض لها الجنود الأمريكيين بصفة خاصة، باشرت القوات الأمريكية عمليات القبض والدهم العشوائي.

بل وبلغت في بعض الحوادث قيامها بإطلاق النار عشوائياً على المواطنين القاطنين بالقرب من مواقع العمليات أثناء إجلائها لجرحاها، وسجلت المصادر الإعلامية مقتل العشرات من العراقيين خلال مثل هذه الإجراءات الانتقامية، بينهم ٢٣ مواطناً عراقياً في حادث واحد.

كما حظيت بعض المناطق مثل ما بت يعرف بـ"المثلث السني" وخاصة في الفالوجة بإجراءات تأريية أمريكية واسعة النطاق، طالت مختلف المواطنين من كافة الأعمار والأجناس.

ولا تلتفت الولايات المتحدة في هذا الشأن الى الدعوات الدولية بضرورة حظر كافة أشكال العقاب الجماعي والتي تخالف مبادئ القانون الإنساني الدولي.

.. وسلطة الاحتلال تنكر مسؤوليتها عن حفظ الأمن

وعلى الرغم من أن الدوائر الأمريكية الرسمية لا تزال تشير إلى الامتيازات التي تمنحها قواعد القانون الدولي لها كسلطة احتلال بما يمكنها من إدارة ثروات العراق، وتوجيهها لدفع فاتورة حربها الباهظة، إلا أنها باتت تنكر المسؤولية الأولى الملقاة على عاتقها في حفظ الأمن، ومنها حماية البعثات الأجنبية.

حيث سعت الإدارة الأمريكية لإنكار تقصيرها في وقوع حادثتي تفجير مقر السفارة الأردنية وبعثة الأمم المتحدة، وكذا اغتيال "محمد باقر الحكيم" رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وعضو المجلس الانتقالي، وهو الحادث الذي يدعم بذور الحرب الأهلية.

فأعلنت أن قواتها غير مسؤولة عن أمن السفارات والمصالح الأجنبية، وحتى بعثة الأمم المتحدة في بغداد، امتداداً لنهجها في معالجة حوادث النهب والسلب التي وقعت عقب سقوط الحكومة العراقية السابقة.

من ناحية أخرى، لا تزال سلطات الاحتلال تتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها في حماية قطاعات المواطنين العراقيين المهددة في النزاعات العرقية والطائفية، حيث تواصل قوى كردية العمل على محو الهوية العربية من مدن الشمال وخاصة في كركوك، وذلك عبر شن الهجمات ضد السكان العرب بغرض تهجيرهم قسراً.

ولم تتحرك سلطات الاحتلال لوقف مثل هذه الأعمال الإجرامية، والتي ساهمت في وقوعها عندما سمحت لقوى كردية بعينها بحيازة أسلحتها ولا سيما الثقيلة، وهو ما يهدد بانفجار نزاع عرقي، بات الكثير من العراقيين والمراقبين العرب والدوليين يتهمون الولايات المتحدة بالسعى إليه عمداً كأسلوب لتكريس هيمنتها على العراق.

.. والمنظمة تدين تفجير

بعثة الأمم المتحدة

أدانت المنظمة حادثـة تفجير مقر السفارة الأردنية في بغداد، وكذا حادثـة اغتيال السيد "محمد باقر الحكيم".

كما أدانت في بيان لها حادث تفجير مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد، ووصفته بالعمل الإجرامي، واعتبرته يهدف إلى تقويض دور الأمم المتحدة في العراق ولا يخدم سوى استمرار الاحتلال.

وقد عبر البيان عن تعازي المنظمة إلى أسرة المنظمة الدولية وأسر الضحايا من موظفي بعثة الأمم المتحدة.

كما أرسلت المنظمة تعازيها إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان في وفاة السيد "سيرجيو دي ميللو" المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق، والذي توفي في الحادث.

كما أرسل الأمين العام للمنظمة برقية عزاء إلى السيد "كوفي أنان" سكرتير علم الأمم المتحدة، وعبر عن تعازيه لأسرة المنظمة الدولية ولأسر الضحايا، وأكد على التمسك بدور محوري فاعل للأمم المتحدة في العراق ومساعدة شعبه لحين استرداد سيادته في أقرب وقت ممكن.

.. تأجيل إفاد بعثة المنظمة لتقصي

الحقائق إلى العراق

لم تتمكن المنظمة العربية لحقوق الإنسان من إفاد بعثتها الى العراق لتقصي الحقائق، وهي البعثة التي كان مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان قررها في اجتماعاته يومي ٧، ٨ يوليو/تموز الماضي، المقرر أن يترأسها الأستاذ "بوجمة غشير" عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة.

وكانت الأمانة العامة للمنظمة قد باشرت عمليات الاتصال والتنسيق ما بين

وقائع ومتابعات

التقدم والاشتراكية.

ويذكر أنه قد تم إصدار ميثاق جديد فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ يوسع من صلاحيات المجالس البلدية فى إدارة الشؤون المحلية، كما زادت نسبة الذين يحق لهم التصويت بعد قرار تخفيض سن التصويت من ٢٠ سنة إلى ١٨ سنة مما يمكن مليون ونصف مليون شاب من المشاركة للمرة الأولى.

موريتانيا

بدء الحملات الانتخابية الرئاسية

بدأت موريتانيا استعداداتها للانتخابات الرئاسية القادمة والتي تجرى فى ٧ نوفمبر/تشرين ثان، بلغ عدد المرشحين للمقعد ستة أشخاص، وعلى رأسهم الرئيس الحالى "معاوية ولد سيدى أحمد الطايع" الذى تولى السلطة فى أعقاب انقلاب ١٩٨٤، وأعيد انتخابه مرتين عامى ١٩٩٢، ١٩٩٧، وينافسه كل من "محمد خونه ولد هيداله" الرئيس السابق فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤، و"أحمد ولد داه" زعيم "تجمع القوى الديمقراطية" أكبر أحزاب المعارضة الذى يواجه تحديا حقيقيا نتيجة انسحاب ٢٣ من قادة الجناح الإسلامى من حزبه، إضافة إلى المرشحين فى الاقتراعين السابقين مولاي "حسن ولد جيد" ورجل الأعمال "إيسلمو ولد مصطفى"، فضلا عن سيدة واحدة وهى "عائشة بنت جدان" التى ترشحت بشكل مستقل.

وتكتسب هذه الانتخابات أهمية خاصة نظرا لحالة الاحتقان السياسى فى البلاد

حزب الاستقلال أن يأتى فى المقدمة وحصل على ٣٨٩٥، وحل حزب الاتحاد الاشتراكي ثانيا بـ ٣٣٧٣، فيما احتل التجمع الوطنى للأحرار المركز الثالث بـ ٢٨٤١، وكان لافتا حصول الأحزاب ذات التوجهات الأمازيغية على ٥١٦٩ مقعد موزعة على ٣ أحزاب، هى الحركة الشعبية ٢٢٤٨ مقعد والاتحاد الوطنى ١٥١٥، والحركة الوطنية الشعبية ١٤٠٦، كما حصل حزب التقدم والاشتراكية على ١٢٠٧، وتراجع حزب العدالة والتنمية وحصل على ٥٩٣، ويرجع ذلك فى جزء منه إلى أنه لم يترشح إلا فى أقل من ٢٠% من الدوائر الانتخابية فى ظل اتهامه بدعم التطرف فى أعقاب أحداث الدار البيضاء، فيما سجل قيادات الحزب انتقاداتهم لسير العملية الانتخابية.

وزادت نسبة تمثيل المرأة من ٨٣ فى مجالس عام ١٩٩٧ إلى ١٢٧ فى الانتخابات الأخيرة، وكان أكثر من نصف هؤلاء من الوجوه الجديدة على العمل البلدى، لكن الجمعيات النسائية ومختلف جماعات حقوق الإنسان أبدت انزعاجها من انخفاض نسبة ترشح المرأة لهذه الانتخابات والتي لم تتجاوز ٥٠%، وطالبت بضرورة تخصيص نسبة للنساء على غرار انتخابات مجلس النواب.

وأشارت وزارة العدل إلى أنها سجلت ١٣ شكوى تركزت حول تجاوزات لقانون الانتخابات، كما تم تقديم ٩٦ طعنا ذا صلة بالترشح إلى المحاكم الإدارية والابتدائية، ورافق الانتخابات بعض حوادث العنف، حيث لقى شخصين مصرعهما من بينهما مرشح من حزب

المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان لإيفاد البعثة، وكان قد تقرر فى ضوء هذه الاتصالات أن تبدأ البعثة زيارتها فى السابع والعشرين من أغسطس/آب بزيارة مقر بعثة الأمم المتحدة ولقاء المفوض السامى لحقوق الإنسان الذى يترأس البعثة، غير أن وقوع حادث تفجير مقر البعثة فى التاسع عشر من أغسطس/آب وتكراره فى سبتمبر/أيلول قد حال دون ذلك حتى الآن.

المغرب

انتخابات بلدية تفوز بها أحزاب الأغلبية الحاكمة

جرت خلال شهر سبتمبر/أيلول الانتخابات البلدية لاختيار أعضاء المجالس البلدية والبالغ عددها ٢٢٩٤٥ مقعدا، بمشاركة ٢٦ تنظيميا سياسيا، وبلغ عدد المرشحين ١٢٢٦٥٨، بمعدل يزيد على ٥ أشخاص لكل مقعد، واكتسبت هذه الانتخابات أهمية خاصة كونها الأولى على المستوى البلدى فى عهد الملك "محمد السادس"، كما أنها جاءت بعد ٤ شهور فقط من أحداث الدار البيضاء، كما أنها تؤثر على خريطة القوى السياسية المشاركة فى مجلس المستشارين (الغرفة الثانية فى البرلمان)، بجانب كونها أول اختيار جدى للأحزاب المشاركة فى حكومة "إدريس جاطو".

جاءت نتيجة الانتخابات لتكرس صدارة أحزاب الأغلبية الحاكمة، والتي حصلت على ٧٢% من جملة المقاعد، واستطاع

وقائع ومتابعات

والناتجة عن تداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الرئيس "ولد طابع" في يونيو/حزيران الماضي، ودعوة عشرات المعارضين في المنفى المواطنين إلى عدم التصويت لصالح الرئيس، وإصرارهم على أن تجرى الانتخابات بعدد من الشروط لتحقيق الشفافية والنزاهة. وفي تطور إيجابي، أطلقت السلطات سراح رئيس حزب الجبهة الشعبية المعارضة والمرشح الرئاسي السابق "شيه ماء العينين" وثلاثة من رفاقه المعتقلين منذ أبريل/نيسان ٢٠٠١، والذي كان يقضى فترة سجن لمدة خمس سنوات في اتهامات تتعلق بالمساس بأمن الدولة.

الأردن

البرلمان يسقط قانونى الخلع والعذر المخفف في جرائم الشرف

في أول مواجهة تشريعية بين الحكومة الأردنية والبرلمان في ٤ أغسطس/أب، رد البرلمان الأردني بغالبية أعضاء مجلس النواب قانون الخلع الذي يعطي المرأة الحق في تطليق زوجها دون موافقة شريطة التخلي عن حقوقها المالية وإعادة المهر، وقانون يلغي الاستفادة من العذر المخفف في جرائم الشرف، وكانت الحكومة قد أصدرت هذين القانونين بصفة مؤقتة في غياب البرلمان.

وقد اعتبر نواب من الإسلاميين والعشائريين أن قانون الخلع يساعد على تفكيك الأسرة ويشجع تمرد النساء على أزواجهن، منوهين أن العمل بهذا القانون أدى إلى خلع ٩٦٠ امرأة لزوجها منذ بدء

العمل به عام ٢٠٠١.

وقد أدى رد قانون الخلع إلى إثارة الاستياء في دوائر حقوق الإنسان والناشطين في مجال حقوق المرأة.

.. والسلطات تواصل رفضها الاعتراف بلجنة مقاومة التطبيع النقابية

على هامش أعمال جلسة مجلس النواب في ١٥ أغسطس/أب، التي خصصت للتصويت على الثقة في حكومة المهندس "علي أبو الراغب"، أكد رئيس الوزراء على رفض حكومته الاعتراف بشرعية لجنة مقاومة التطبيع المنبثقة عن اتحاد النقابات المهنية، منوها بأهمية الدور المهني للنقابات في دفع عجلة التنمية، مشترطاً أن تتأى بنفسها عن الشؤون السياسية للبلاد، ومبرراً إصدار الحكومة لـ ٢١١ قانوناً مؤقتاً خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ بأنها كانت ضرورة ملحة للإصلاح الاقتصادي.

وقد لقي موقف الحكومة من اللجنة استكثاراً واسعاً من مختلف منظمات وجمعيات المجتمع المدني الأردنية، والتي طالبت بالاعتراف بشرعية اللجنة التي تعمل في الإطار النقابي وفي حدود القانون.

ومن ناحية أخرى، أصدر المدعي العام لمحكمة أمن الدولة لائحة اتهام بحق ١٣ شخصاً أعضاء في شبكة أصولية بينهم ثلاثة سعوديين، ووجهت المحكمة إليهم تهمة حيازة أسلحة ومفرقات بغرض استخدامها ضد أهداف أمريكية، وخاصة

ضد القواعد العسكرية الأردنية التي كان ينتشر بها المئات من الجنود الأمريكيين أثناء الحرب على العراق. وقد توصلت المحكمة إلى عدم وجود علاقة بين الشبكة الأصولية وتنظيم القاعدة. وكان من بين المتهمين زعيم الجماعة السلفية في مدينة معان "محمد الشلبي" الملقب بأبو سيف، ومن المتوقع أن يحاكم المتهمون السعوديين غيابياً في نفس الوقت الذي تجري فيه الأردن اتصالات بالسعودية لتسليمهم ومحاكمتهم وفق القانون الأردني.

مصر

المنظمة ترحب بقرار منح الجنسية لأبناء المصريات من أجناب

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بارتياح بالغ التوجه الذي أعلنه رئيس الجمهورية بتكليفه الحكومة بإعداد مشروع تعديل لقانون الجنسية يتيح حصول أبناء النساء المصريات المتزوجات من أجناب على الحق في الجنسية، وتكليفه لوزير الداخلية بتلقي طلبات جنس أبناء المصريات من الأجناب وتبليتها في ظل القانون القائم حالياً، وهو القرار الذي لطالما طالبت به المنظمة.

وقد أشير إلى أن هذا الإجراء يأتي في إطار دعوات رسمية حالية تتادى بالعمل على القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

كما ترحب المنظمة أيضاً بالتوجه المعلن للسلطات المصرية نحو تعديل قانوني تنظيم النقابات المهنية والأحزاب

وقائع ومتابعات

السياسية، والتي تأمل المنظمة في أن تتيح أفقاً أكثر اتساعاً لممارسة المواطنين لحقوقهم في حرية الاجتماع السلمي والتنظيم والمشاركة في الشؤون العامة.

من ناحية أخرى، ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقرار وزير الداخلية بالإفراج عن قرابة الألف من أعضاء الجماعة الإسلامية المعتقلين، وكذا بعض من المحكوم عليهم المنتهية مدد عقوبتهم.

وكانت السلطات قد أفرجت عما يزيد عن الألفين من المعتقلين من أعضاء الجماعة على مرحلتين خلال الشهور العشرة الماضية.

وتعرب المنظمة عن أملها في استمرار العمل بهذا النهج الإيجابي وتصفية ملف المعتقلين السياسيين وكافة سجناء الرأي في البلاد.

الجزائر

احتجاب عدد من الصحف احتجاجاً على المضايقات الحكومية

أعلنت عشر صحف جزائرية مستقلة احتجاجاً عن الظهور لمدة يوم واحد وذلك في إطار الاحتجاجات على ما وصفته هذه الصحف بالمضايقات والاعتداءات.

وقرر ناشرو هذه الصحف اعتبار يوم ٢٢ سبتمبر/أيلول "يوم بلا صحافة" واتخذوا قراراً بمبادرات بينها إفاد بعثات إلى المنظمات الدولية لإشعارها بخطورة الاعتداءات على الحريات.

وكانت العديد من الصحف الجزائرية قد نشرت خلال الفترة الأخيرة تقارير عن

الفساد يشمل مسئولين كبار، كما توقفت بعض المطابع الحكومية عن طبع ٦ صحف لعدم دفع ديونها في إجراء نفست السلطات أن يكون له دوافع سياسية.

وقد أصدر اتحاد الصحفيين العرب بياناً تضامنياً أعرب فيه عن قلقه من تقييد حرية الرأي والتعبير وطالب بضرورة صيانة حرية الكلمة والعمل على وقف العقوبات السالبة للحرية على الصحفيين والكتاب وأصحاب الرأي.

سوريا

السماح بعودة المعارضين من الخارج .. خطوة إيجابية هامة لاستئناف نهج الإصلاح

أصدر الرئيس السوري قراراً بالسماح لبعض الفئات المعارضين المقيمين بالخارج بالعودة إلى بلدهم في أمان ومن دون تعقبات أو ملاحقات أمنية أو قضائية، وهو ما يعد خطوة إيجابية تلبي حق المواطنين السوريين في حرية التنقل والعودة إلى بلادهم، والذي كفله العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦.

وقد سبق هذا القرار الهام، قراراً رئاسياً آخر صدر في منتصف يوليو/تموز بالعفو عن المئات من السجناء، والذين وإن كانوا يقضون عقوبات في جرائم الحق العام من غير المعتقلين والسجناء السياسيين، غير أنه تضمن على غير العادة وقف التعقبات القضائية بحق المحامي "هيثم المالح" رئيس جمعية حقوق الإنسان في سورية وثلاثة من زملائه

الذين كانوا يمثلون للمحاكمة أمام القضاء العسكري في تهم تتصل بنشاطهم وتصريحاتهم الصحفية بشأن عدد من قضايا حقوق الإنسان في البلاد.

وهو ما اعتبر خطوة إيجابية أولية على طريق إنهاء حالة الاحتقان السائدة بين السلطات وبين المدافعين عن حقوق الإنسان وناشطي المجتمع المدني والمنظمات منذ توقيف عشرة منهم في نهاية أغسطس/آب ومطلع سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وإحالتهم للمحاكمة في اتهامات

تتصل بأنشطتهم ومعاقتهم بالسجن لمدد تراوحت بين ثلاث وخمسة سنوات، ومن بينهم النائبان المستقلان "مأمون الحمصي"، و"رياض سيف"، وبينهم كذلك المحامي "حبيب عيسى"، والخبير الاقتصادي د. "عارف دليلة"، و"كمال اللبواني"، و"وليد البني"، و"حسن سعدون"، وكان من بينهم المحامي "رياض الترك" السكرتير العام للحزب الشيوعي (المكتب السياسي) والذي أصدر الرئيس السوري عفواً خاصاً بحقه في نهاية العام الماضي ٢٠٠٢ لتدهور حالته الصحية.

وتداولت المصادر الصحفية قيام العشرات من المعارضين بالعودة خلال أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول إثر صدور القرار الرئاسي، وكان من بينهم الأستاذ "هيثم مناع" المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان والمقيم بالخارج منذ ٢٥ عاماً.

غير أن العديد من المصادر قد أوردت وقوع عدة مخالفات في تنفيذ القرار، حيث تعرض بعض العائدين لمضايقات من جانب أجهزة أمنية، ومن بينها قيام أجهزة

وقائع ومتابعات

وكان الشيخ "حسن نصر الله" قد عوض في مبادرته مطلع العام ٢٠٠١ الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين مقابل إطلاق إسرائيل لسراح الأسرى اللبنانيين وكافة الأسرى العرب والفلسطينيين المحتجزين في سجون إسرائيل.

غير أن إسرائيل دأبت على الرفض، وأعلنت أنها تعتبر أسراها الأربعة في عداد الأموات، ورفضت التعاطي مع الجهود الألمانية وجهود الصليب الأحمر، وللذين كثفا من تحركاتهما خلال الشهور الأربعة الأخيرة، ولقيا تجاوبا كاملا من قادة حزب الله، الذين سمحوا للوسيط الألماني بزيارة أسير إسرائيلي والإطلاع على وضعه في الاحتجاز، وهو ما أثنى حكومة إسرائيل عن إعلانها وفاة أسواها، واضطرها إزاء ضغوط أسر الأسرى إلى التجاوب مع المبادرة.

غير أن حكومة إسرائيل لا تزال تماطل في عدد الأسرى الذين سيفرج عنهم، وتواصل حاليا محاولاتها للتسويق والمماطلة في تنفيذ الاتفاق، فيما تحتجز حاليا قرابة السبعة آلاف أسير فلسطيني في سجونها، على الرغم مما تنص عليه خارطة الطريق من ضرورة الإفراج عنهم.

وقد أوردت المصادر الصحفية أن "مروان البرغوثي" عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وأمين سر حركة فتح في الضفة الغربية سابقا قد يكون من بين الأسرى الأربعمائة الذين سيطلق سراحهم، و"البرغوثي" حاليا رهن المحاكمة أمام القضاء الإسرائيلي في مخالفة صارخة لما تنص عليه اتفاقية جنيف الثالثة بشأن

مع عدد من المسؤولين السوريين وعلى رأسهم الدكتور "بشار الأسد" رئيس الجمهورية.

وتضمنت اللقاءات مناقشات عدة بشأن تطورات حقوق الإنسان في سوريا والمنطقة العربية، خاصة في ضوء تصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق.

وأجرى الأمين العام العديد من الحوارات الصحفية والإعلامية التي أكد خلالها على ضرورة التمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإصلاح السياسي والديمقراطي.

لبنان

إسرائيل تواصل المماطلة في عملية تبادل الأسرى

ظهرت مؤشرات أولية على نجاح مبادرة الشيخ "حسن نصر الله" الأمين العام لحزب الله اللبناني لتبادل الأسرى اللبنانيين والعرب في السجون الإسرائيلية بالأسرى الإسرائيليين الموجودين لدى الحزب، وذلك في ضوء جهود الوساطة المحمومة التي أدارتها بنجاح الحكومة الألمانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

حيث أعلن ناطق رسمي إسرائيلي بأن حكومته قد أبدت استعدادا مبدئيا لإتمام عملية التبادل، وسربت إسرائيل بشكل متعمد أنها لن تفرج سوى عن ٤٠٠ أسير عربي بينهم الأسرى اللبنانيين المحتجزين في سجونها مقابل الإفراج عن أربعة من جنودها الأسرى لدى حزب الله.

الأمن بتوقيف د. "غسان مصطفى الفلاح" إثر عودته الى البلاد، واحتجازه لثلاثة أشهر في عدة مراكز احتجاز قبل إحالته إلى محكمة أمن الدولة بتهم الانتماء لتنظيمات معارضة غير شرعية.

وعلى صعيد آخر، كان رئيس الوزراء السابق "محمد مصطفى ميرو" قد أصدر قرارا بالغاء ترخيص صحيفة "الدوموي"، والتي كانت أول صحيفة سورية مستقلة حصلت على ترخيص بالصدور في مطلع عهد الرئيس د. "بشار الأسد"، وتتناول القضايا لسياسية والاقتصادية في قوالب ساخرة.

ومن ناحيتها، ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقرار السلطات بوقف التعقبات القضائية بحق المحامي "هيثم المالح" وزملائه، والسماح بعودة المعارضين من الخارج، وتعرب عن أملها في أن تكون هذه القرارات بداية لسلسلة جديدة من الخطوات التي تكرس استئناف نهج الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد والذي بدأت خطواته في مطلع عهد الرئيس د. "بشار الأسد"، وتجدد مطالباتها بالإفراج العاجل عن ناشطي المجتمع المدني وحقوق الإنسان وكافة معتقلي وسجناء الرأي في البلاد.

.. والأمين العام يناقش تطورات

حقوق الإنسان مع المسؤولين السوريين

زار الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة الجمهورية العربية السورية في مطلع أغسطس/أب، والتقى خلال زيارته

وقائع ومتابعات

على صعيد آخر، نفت السفارة السعودية في لندن اتهامات وجهها إلى المملكة خمسة مواطنين بريطانيين بشأن تعرضهم للتعذيب خلال احتجازهم في تحقيقات تتعلق بالاشتباه في علاقتهم ببعض التفجيرات الإرهابية قبل ٣ أعوام.

وقد طالب مسؤولون سعوديون بتوقيف الكشف الطبى على البريطانيين الخمسة المفرج عنهم في إطار عفو ملكى صدر فى أغسطس/آب ٢٠٠٣، وذلك للتأكد من صحة دعواهم التى شملت أنهم تعرضوا للضرب المبرح والحرمان من النوم والتهديد المعنوى، التى أجبرت أحدهم على الاعتراف كذبا بارتكابه الجريمة.

.. وقانون جديد لمكافحة تبييض

الأموال

وافقت الحكومة السعودية في ١٨ أغسطس/آب ٢٠٠٣ على أول قانون لمكافحة تبييض الأموال.

ويقضى القانون الجديد بسجن المتعاملين مع منظمات مشتبه فيها لمدة تصل إلى ١٥ عاما ودفع غرامة مالية بقيمة سبعة ملايين ريال.

ويسمح القانون للمؤسسات المالية بالاحتفاظ لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ انتهاء العملية أو قفل الحساب، بجميع السجلات والمستندات لإيضاح التعاملات المالية والصفقات التجارية والنقدية. كما ينص على وضع إجراءات احترازية ورقابة داخلية لكشف أى من الجرائم المبينة في هذا النظام وإحباطها والالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المختصة في هذا المجال.

وقد امتنعت إسرائيل عن الرد على الرسائل المتتالية للأمين العام للأمم المتحدة التى جاءت بناء على تكليف من الجمعية العامة بشأن احتجازها للأسرى اللبنانيين وطرق معاملتها لهم فى الاحتجاز.

السعودية

عشرات القتلى والجرحى فى حريق

سجن حائر

أعلنت السلطات السعودية عن مقتل ٦٧ سجيناً فى الحريق الذى وقع فى سجن حائر قرب العاصمة الرياض يوم ١٥ سبتمبر/أيلول، فيما لم يعلن عدد الجرحى.

وقد تفاوتت المصادر فى تقدير أعداد الضحايا من الجرحى والقتلى بعدما أعلنت مصادر غير رسمية أرقاما أخرى، بلغ أحدها ١٤٤ قتيلاً بحسب جماعات معارضة.

وعلى الرغم من نفى السلطات أى دوافع جنائية أو تخريبية، إلا أن وقوع الحادث جاء كاشفاً لقصور الرعاية المطلوبة فى السجون السعودية.

ويتزايد هذا التقصير بعدما اتضح أن عمليات الإنقاذ قد تأخرت بناء على مخاوف من أن يكون الحريق ناتج عن مل إرهابي محتمل، فى ظل أجواء المواجهة بين السلطات وعدد من الجماعات الإسلامية فى مختلف أنحاء المملكة منذ وقوع تفجيرات الرياض.

ومن ناحيته، فقد أمر الأمير "نايف بن عبد العزيز" وزير الداخلية بتشكيل لجنة تتولى مهام التحقيق فى هذا الحادث على غير المعتاد.

قواعد معاملة الأسرى، ومنها عدم جواز محاكمتهم.

ورغبة منها فى إفساد المبادرة، قامت إسرائيل بارتكاب العديد من الأعمال العدوانية والتخريبية ضد الأراضي اللبنانية، حيث قامت قبل نهاية أغسطس/آب باغتيال أحد كوادر تنظيم حزب الله فى الضاحية الجنوبية لبيروت بتفجير سيارته، كما قامت بعمليات قصف واسع لمناطق الجنوب أوقعت إصابات بين الأهداف المدنية، قام حزب الله بالرد عليها بصواريخ أرض - أرض قصيرة المدى فى مناطق الشمال الإسرائيلي.

ومن ناحية أخرى، تواصل الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على كل من لبنان وسوريا للعمل على تفكيك بنية المقاومة اللبنانية وخاصة تنظيم حزب الله الذى تصنفه ضمن قائمتها للمنظمات الإرهابية، وتكرر عليه حقه فى مقاومة الاحتلال المشروعة وفقاً للمواثيق الدولية. فيما لا تعير الإدارة الأمريكية أى اهتمام لاستمرار إسرائيل فى عدوانها على الشعب الفلسطيني، أو فى معاملتها للأسرى الفلسطينيين واللبنانيين على السواء.

يذكر أن إسرائيل تواصل احتجازه ١٥ أسيراً لبنانياً ينتمى معظمهم إلى تنظيم حزب الله اللبناني، وعلى رأسهم الشيخ "عبد الكريم عبيد" والسيد "مصطفى الديراني"، واللذين اختطفتها من الأراضي اللبنانية عامي ١٩٩٤، ١٩٩٦ على التوالي، وكان السيد "مصطفى الديراني" قد تعرض فى مارس/آذار ٢٠٠١ لتعذيب قاس لمدة ٣٠ يوماً، وشمل إيذائه جنسياً.

وقائع ومتابعات

الاتفاقية، ونص الاتفاق على ان تبدأ مفاوضات خاصة بملاحق الاتفاقية بعد انقضاء الـ ٤٥ يوما يتم بعدها تسليم أسلحة الحركة في ظرف أسبوعين من الاتفاق النهائي.

وأعقب التوقيع على هدنة وقف إطلاق النار إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين لدى الحكومة والحركة، وأطلقت الأمم المتحدة مبادرة في ١٥ سبتمبر/أيلول بقيمة ٢٣ مليون دولار لتقديم مساعدات إنسانية ولتشجيع السلام في ولايات دارفور.

وأعلنت أنها ستستغل وقف إطلاق النار لإيصال المساعدات الإنسانية للنازحين بسبب الحرب والذين يقدر عددهم بنحو ٤٠٠ ألف مواطن، وتقديم المساعدات الفنية وإجراء بناء الثقة والمراقبة ونزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب باتفاقية وقف إطلاق النار في دارفور، فإنها تطالب بأن تركز تسوية النزاع في السودان على احترام حقوق الإنسان، وأن يتم التحقيق في الانتهاكات التي وقعت من أي من الأطراف ومسائلة مرتكبيها.

كما تؤكد المنظمة على ضرورة أن يكون الحل النهائي للنزاع في مختلف أنحاء السودان مرتبطا بحل الأزمة المتعلقة بالجنوب عبر المحادثات الجارية الآن في كينيا، والتي يجب أن تركز بدورها على تعزيز واحترام حقوق الإنسان وأن تكون شاملة، فتجزئة الحلول للأزمة السودانية العميقة لا تؤدي إلا إلى مزيد من التعقيدات.

المهمشة، وهي مسائل عجز مفاوضو الحكومة والحركة عن تحقيق أي تقدم جوهري فيها عبر سبع جولات تفاوضية منذ التوقيع على بروتوكول "مشاكوس" في يوليو/تموز ٢٠٠٢، وأيضا اتفق الجانبان أثناء جولة "نيفاشا" على تجديد وقف إطلاق النار لمدة شهرين آخرين تبدأ من ٣٠ سبتمبر/أيلول.

وكان الرئيس السوداني قد جدد، في لقاء له مع جميع الأحزاب المعارضة الرئيسية في ١٠ أغسطس/آب، حرص حكومته على إقرار سلام عادل ودائم عبر مبادرة الإيغام، ووعد بمراجعة لوائح المعتقلين السياسيين والإفراج عن أي شخص لا توجد أسباب قانونية أو أمنية تستدعي بقاءه في المعتقل، وتعهد بحماية الحقوق وتعزيز مناخ الحريات للمواطنين وإتاحة حرية التعبير والتنظيم والتداول السلمي للسلطة.

من ناحية أخرى وقعت الحكومة و"حركة تحرير السودان" التي كثفت نشاطها المسلح بدارفور غربى البلاد منذ نهاية فبراير/شباط، على اتفاقية لوقف إطلاق النار في ٣ سبتمبر/أيلول إثر نجاح مساعي الوساطة التشادية.

وشملت الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في مدينة "ابشى" التشادية، وفقا لإطلاق النار بين الحكومة والحركة لمدة ٤٥ يوما، والسيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في المنطقة وإطلاق سراح الأسرى لدى الطرفين وتجمع قوات الحركة في مناطق محددة يتفق عليها، وتكوين لجنة من الحكومة والحركة وممثل لحكومة تشاد لمراقبة تنفيذ

وقامت السعودية منذ هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ بسلسلة إجراءات لمنع تبييض الأموال، وتم تجميد العديد من الحسابات المصرفية المشبوهة كما اتخذت إجراءات أخرى تتعلق بحسابات يشتبه في أنها تستخدم لتمويل ما يسمى الإرهاب في إطار سلسلة الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب، وأنشأت هيئة مكلفة مراقبة المنظمات الخيرية للتأكد من أن أموالها لا تستخدم في تمويل أنشطة مشبوهة.

السودان

تواصل الجهود لإيجاد مخرج سلمي من مأزق الحرب

تكتفت التحركات السياسية لأطراف النزاع بهدف الوصول إلى تسوية سلمية شاملة للأزمة السودانية عبر مبادرة مجموعة دول الإيغام، وانعقدت لأول مرة مفاوضات مباشرة بين النائب الأول للرئيس السوداني "على طه" وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان "جون قرنق" في ضاحية "نيفاشا" بكينيا في ٢ سبتمبر/أيلول.

وقد توصل الطرفان خلالها، بعد جلسات امتدت إلى ثلاث أسابيع، إلى اتفاق حول الترتيبات الأمنية والعسكرية في مناطق النزاع والعاصمة "الخرطوم" أثناء الفترة الانتقالية، التي تمتد لست سنوات حسب بروتوكول "مشاكوس" الموقع في يوليو/تموز ٢٠٠٢.

وتعتبر الترتيبات الأمنية واحدة من بين مسائل كانت شائكة في التفاوض مثل تقاسم الثروة والسلطة ووضع المناطق

١- رسالة من مواطن أمريكي من أصل عربي عضو في "حركة السلام" الأمريكية يقول فيها أن الحركة قررت التصدي للسياسة الاستعمارية المتطرفة التي تتبعها الإدارة الأمريكية الحالية، باعتبار أن هذه السياسة تهدف إلى فرض السيطرة على العالم كله وإجبار شعوب العالم على الخضوع للإدارة الأمريكية بتجاهل تام للمجتمع الدولي والحقوق الأساسية للشعوب. ويضيف كاتب الرسالة قائلاً "أن الإعلام الأمريكي الموالي للمتشددين في الإدارة الأمريكية يتبع حالياً أسلوب التخويف والإرهاب للشعب الأمريكي من مخاطر تعرضه لعمليات إرهابية لا أساس لها، وذلك عن طريق خلق أزمات وتصريحات كاذبة". ويضيف كاتب الرسالة بأن حركة السلام الأمريكية سوف تقوم في المرحلة القادمة بجهد كبير لهزيمة المتشددين المتطرفين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة لتخليص الولايات المتحدة منهم ومن سياستهم التي نشرت في كل أنحاء العالم كرهاً عميقاً تجاه الشعب الأمريكي.

٢- رسالة من مواطن أمريكي مسلم من أصل أسويي أشار فيها إلى أن مجلس العلاقات الأمريكية-الإسلامية ومقره في العاصمة واشنطن أجرى في أغسطس/أب ٢٠٠٣ إحصائية شملت شريحة من المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة، وقد دلت هذه الإحصائية على الآتي:-

- ٧٠% من المسلمين يشعرون أنهم أقل تعرضاً الآن لمظاهر وأعمال عنف عنصرية عما كانوا عليه بعد حادث ١١

سبتمبر، وذكر ٨٦% من منهم أنهم يشعرون بتعاطف أكبر من الأمريكيين المنتمين لأديان أخرى غير الإسلام. وذكر ٨٨% أنهم سمعوا عن تعرض مسلم واحد على الأقل لحادث عنف عنصري خلال العام الماضي ولكنهم لا يستطيعون الجزم بصحة هذا الإدعاء.

- ٤٩% من المسلمين ذكروا أنهم أصبحوا الآن أكثر حرية في الجهر بديانتهم عما كانوا عليه خلال العام الماضي وذكر ٤٢% أنهم أصبحوا الآن أكثر حرية في التبرع لمؤسسات محلية أو وطنية إسلامية.

- ورداً على سؤال عن المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأكثر شعبية بين المسلمين ذكر ٢٦% أنه المرشح الديمقراطي "هوارد دين" و ١١% للسناتور "دنيس كوتشيني" و ٧% للسناتور "جون كيري". وذكر ٢% فقط من المسلمين الأمريكيين أنهم سوف يصوتون للرئيس الأمريكي جورج بوش وأيد ١٠% منهم سياسة بوش تجاه العراق.

- أيد ٢٧% من المسلمين الحزب الديمقراطي و ٢٥% حزب الخضر و ٣% الحزب الجمهوري وذكر ٤٤% أن كافة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة لا تنال ثقتهم.

- كان هناك إجماع بين المسلمين في الولايات المتحدة على أن الفضائية الأمريكية "فوكس" هي أسوأ فضائية في تحيزها ضد المسلمين وتأيداً لإسرائيل وسياسة التشدد في السياسة الأمريكية الحالية.

- طالب ٨٩% من المسلمين بضرورة

إجراء حوار للأديان داخل الولايات المتحدة. وطالب ٥٥% بتخفيض الضرائب لتنشيط الاقتصاد الأمريكي.

ويقول كاتب الرسالة إن هذه الإحصائيات تشير بوضوح إلى انقسام الجالية الإسلامية الأمريكية حول العديد من الموضوعات السياسية والاقتصادية الأمريكية مما يوحي في بعض الأحيان إلى أن أصوات الناخب المسلم في الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠٠٤ سوف تفشل في التأثير في هذه الانتخابات.

٣- رسالة من مواطن أمريكي "روبرت كيلي" يشير فيها إلى تصريحات أدلى بها المرشح الديمقراطي "هوارد دين" قال فيها أن الولايات المتحدة يجب أن تتبع سياسة محايدة وغير منحازة لأي طرف من أطراف النزاع في الشرق الأوسط، إن كانت ترغب حقاً في المساهمة في إقامة سلام عادل بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويعلق كاتب الرسالة بأن "دين" يعتبر أول مرشح لمنصب الرئاسة في تاريخ الولايات المتحدة لا يتخذ مواقف التأييد والانحياز لإسرائيل. ويضيف أنه لم يسمع من أحد السياسيين في أمريكا خلال الخمسة وخمسون عاماً الماضية مثل هذا الموقف المحترم والشجاع وذلك بالرغم من أن الجميع في أمريكا يعلم أن "دين" متزوج من سيدة يهودية. ويشير كاتب الرسالة إلى الهجوم الذي تعرض له "دين" نتيجة لهذا التصريح من قبل باقي المرشحين الديمقراطيين وخاصة من السناتور اليهودي "جوزيف ليبرمان" ومع

رسائل القراء

ذلك فلم يتراجع عن تصريحاته مؤكداً أن العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية يجب ألا تؤثر على نزاهة الدور الأمريكي كوسيط فعال من أجل تحقيق السلام في المنطقة.

٤- رسالة من مواطنة عربية "سامية خوري" تقول فيها أن الإدارة الأمريكية استخدمت لأول مرة تعبير "العقبة في طريق السلام" عندما أشارت إلى المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، إلا أن الإدارة الأمريكية قللت من هذا التعبير مع مرور الوقت وسمحت لإسرائيل ببناء المزيد من المستوطنات دون أن تحرك ساكناً. والآن تعود الإدارة الأمريكية إلى استخدام هذا التعبير عندما تصف الرئيس "عرفات" بأنه العقبة في طريق السلام، ولكن في هذه المرة هناك إصرار على ذلك وتشدّد واضح بالرغم من سياسة إسرائيل المرفوضة والتي تطالب بإبعاد عرفات أو حتى اغتياله.

وتمضى كاتبة الرسالة فتقول أنه من المستغرب أن يكون هذا هو موقف الولايات المتحدة وإسرائيل رغم أن "عرفات" كان أكثر من قدم تنازلات على حساب حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، فهو الذي تخلى عن مطالب عادلة للشعب الفلسطيني من أجل إرضاء واشنطن وتل أبيب، وهو الذي استجاب لمطالب الرئيس الأمريكي السابق فعدّل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية معترفاً بحق إسرائيل في البقاء، وهو الذي وافق على إقامة الدولة الفلسطينية على ٢٢% من أرض فلسطين التاريخية.

وتتساءل كاتبة الرسالة عما إذا كانت

إسرائيل تحلم في يوم من الأيام بالحصول على كل هذه التنازلات دون أن تقوم هي بأى تنازل حقيقي. وتضيف بأن ما زاد من اندهاش الرأي العام العربي ما يدور الآن من خلافات داخل القيادة الفلسطينية حول تنفيذ المزيد من التنازلات لإرضاء "بوش" و"شارون"، "قأبو مازن" كان على استعداد للقيام بمبادرات مؤلمة لإرضاء "شارون" والآن يأتي "أحمد قريع" ليقول لنا أن سياسة حكومته هي السيطرة على السلاح في أيدي المقاومة الفلسطينية وتخزينه تحت سيطرة القيادة الفلسطينية.

٥- رسالة من مواطن فلسطيني من رفح يقول فيها أن خريطة الطريق قد ماتت فعلاً لأن "شارون" لم يكن يريد لها منذ البداية، ولم يعد أمام الشعب الفلسطيني الآن إلا النضال من أجل الحقوق المشروعة. ولقد سقط الكثير من الشهداء الفلسطينيين وسوف يسقط غيرهم كثيرين، وقد يكون من بينهم الرئيس "عرفات" نفسه ومع هذا سوف يبقى الشعب الفلسطيني صامداً وشامخاً على أرضه.

ويوجه كاتب الرسالة حديثه إلى الأمة العربية فيقول "أن الوضع الحالي في فلسطين هو التحدي الأكبر الذي يجب مواجهته لأن الشعب الفلسطيني يتعرض لمصير مظلّم والمخطط الأمريكي-الإسرائيلي ينفذ بينما يقتصر رد الفعل العربي على البيانات والتصريحات التي لا تجدى ولا تساهم في وقف هذا المخطط المؤسف والإجرامي، ولتعلم الأمة العربية أن مصيرها يحدد الآن في بغداد وفي غزة والضفة الغربية".

٦- رسالة من مواطن فلسطيني مقيم في رام الله يصف فيها رفض أهالي الضفة وغزة لكل محاولة لإبعاد الرئيس "عرفات"، ويحذر من حمامات الدم التي سوف تشهدها الأراضي الفلسطينية في حالة قيام إسرائيل بهذا العدوان على الشرعية الفلسطينية، ووصف في رسالته المظاهرات التي عمت الأراضي الفلسطينية والتي زحفت إلى مقر الرئاسة الفلسطينية لحماية "عرفات".

واختتم رسالته بكلمة عتاب للشعوب العربية التي لم تقم بدور كافٍ للتعبير عن رفضها تجاه قرار إبعاد "عرفات" أو اغتياله.

٧- رسالة من مواطن أردني "ك.ع." أوضح فيها أنه ضد كافة أنواع الإرهاب والتعصب الديني، كما انتقد الانفجارات التي وقعت في الرياض والدار البيضاء، إلا أنه أشار إلى رفضه للدعاوى التي تطالب بتغيير الخطاب الديني في الإذاعات والفضائيات وبرامج التعليم الديني، متهما الولايات المتحدة ومن ورائها بريطانيا وإسرائيل بمحاولة التأثير على الحضارة الإسلامية والثقافة العربية، ومتهما لمن يخضع لهذه المطالب بالتفريط في تراثها الإسلامي بحجة محاربة الإرهاب. وخلص في النهاية إلى أن مثل هذه المطالب سوف تزيد من تعصب الشباب المسلم وتوجهه نحو التشدد والتطرف وبالتالي انتشار الإرهاب الذي يجب أن يحارب بالمنطق والعقل وإبراز أن الإسلام يرفض قتل الأبرياء وكل مظاهر العنف ويدعو إلى الحوار بكل صوره.

دراسة أولية للخبير المستقل المعنى بالحق في التنمية بشأن أثر القضايا الاقتصادية والمالية الدولية على التمتع بحقوق الإنسان

قدم الخبير المستقل المعنى بالحق في التنمية السيد أرجون سينغويتا في فبراير/شباط ٢٠٠٣ دراسة أولية في شرح أثر القضايا الاقتصادية الدولية المتعلقة بإعمال الحق في التنمية ونظراً لضرورة الحق في التنمية مثلما ورد في تقاريره السابقة، فإن هذا التقرير يعمن النظر في الخصائص الرئيسية للعالم الآخذ في التعول بصورة متزايدة والطريقة التي ترتبط بها هذه الخصائص بعملية التنمية. وهناك مناقشة موجزة عن طبيعة المساعدة الدولية وتحرير التجارة والمدى الذي استوفيا به فعلاً متطلبات البلدان النامية، لا سيما عندما يسعىان لإعمال الحق في التنمية.

وترد في التقارير مناقشة للآثار المترتبة على السياسات التكاملية التي قد ترغب البلدان النامية في إتباعها نحو تحقيق الحد من الفقر وإعمال الحق في التنمية، يليها استنتاجات وتوصيات من أجل مواصلة تنفيذ نموذج الحق في التنمية.

وتعمل العولمة من حيث المبدأ على توسيع فرص التمتع بالسلع والخدمات بما يتجاوز ما يمكن لبلد ما أن يقدمه بنفسه من هذه السلع والخدمات.

وقد تفرز العولمة قدرات الأفراد في البلد للتمتع بالحق في التنمية لكن من الناحية العلمية فإن التقرير يخلص إلى أن

إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لم يؤدي بشكل عام إلى تحسن التمتع بالحق في التنمية.

وأن عولمة البلدان النامية لم يترتب عليها دائماً إلى زيادة في النمو الاقتصادي، وإذا أفضت لا يقرن معها زيادة مستوى المساواة والعدالة الاجتماعية، ولم تقض دائماً إلى تحقيق الحد من الفقر.

ومن أجل ترجمة الاحتمالات إلى قدرات فعلية فإن البلد بحاجة إلى اعتماد مجموعة ملائمة من السياسات التي تجمع بين الفرص المقدمة من جانب الاقتصاد العالمي وبين سياسة إنمائية تمكنه من إعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأكد المقرر المستقل بالحق في التنمية أن منهج الحق في التنمية حيال تخطيط السياسات ليس ضد العولمة، بل الأخرى بجعلها تعمل من أجل تحقيق الأهداف الأساسية في التنمية.

ويوجز التقرير بعض الحواجز التي يتعين التغلب عليها في عملية تحرير التجارة من أجل جعل البيئة الاقتصادية الدولية داعمة لاحتياجات البلدان النامية.

وقدم التقرير بعض التوصيات منها:
١- إلقاء نظرة فاحصة على سير العمل في منظمة التجارة العالمية والترتيبات التجارية الأخرى مثل حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة واتفاق مجموعة الغات واتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف فضلاً عن الضمانات المتعلقة بمعاملة البلدان الفقيرة معاملة خاصة وتفضيلية

وآليات تسوية النزاعات بهدف تمكين التجارة وسياسات تحريرها من تحقيق عملية التنمية المبينة على حقوق الإنسان.

٢- سيكون من الضروري لتحقيق هذا الغرض تشكيل فريق خبراء من الفنيين والمتخصصين من منظمة التجارة العالمية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٣- التزام دول المجتمع الدولي بمسؤولية وضع خطة أو برنامج خاص بالسياسات الإنمائية على أساس المناقشات الواردة في التقارير السابقة للخبير المستقل، وكمرحلة أولى يمكنها أن تعالج المشاكل المتعلقة بالحد من الفقر من حيث الدخل والقدرة.

٤- توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية واجتذابها واستكمالها كلما قضت الضرورة، وفي القطاعات التي تؤثر في حياة معظم الفقراء ممن يجب تحسين إمكانياتهم على نحو مستدام، عن طريق تمكينهم من المشاركة مشاركة كاملة وعلى نحو فعال في عملية الإنتاج.

٥- أن تكمل هذه النفقات العامة السياسات التي تتولى رعاية الضعفاء ممن قد يتأثرون بشكل عكسي جراء هذه الإصلاحات.

٦- ينبغي لشبكات السلامة والتأمين الاجتماعي أن ترافق التدابير التي تعمل على إحداث تغيير في هياكل الإنتاج.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

وأضاف أن عقوداً من المكاسب التي تحققت في مجال التنمية واكتساب المهارات والتعليم قد زالت إلى الأبد.

* حجم الوباء

يتركز هذا الوباء أولاً في فئة الأشخاص الذين بلغوا سن العمل من ١٥ إلى ٤٩ عاماً، مما يلقى بعبء غير متكافئ على الفئة العمرية التي تضطلع عادة بأدوار اجتماعية واقتصادية مهمة. وفي أفريقيا يلقى هذا الوباء بثقل أكبر على النساء اللواتي يتعرضن إلى أمراض أكثر وفي سن أصغر من سن الرجال، فتخسر المرأة بذلك من سنين حياتها وتمتعها بالصحة، وتضطر إلى تحمل حصة أكبر من عبء الاهتمام بأفراد أسرتها.

وتشير التقديرات إلى أن مرض الإيدز أودى بحياة ٢,٣ مليون شخص في أفريقيا في العام ٢٠٠١. مما يرفع العدد التراكمي لضحاياه إلى نحو ٢٠ مليون حالة وفاة منذ بداية تفشيه، وذلك وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة حول الإيدز.

وتفيد تقديرات هذا البرنامج عن حصول ٣,٤ مليون حالة إصابة بهذا المرض في العام ٢٠٠١، وأن عدد المصابين به حالياً في أفريقيا يصل إلى ٢٨ مليون شخص.

ويشير التقرير إلى أنه قبل نهاية العقد الحالي، من المتوقع أن يموت حوالي ٥٠ مليون بسبب إصابتهم بفيروس الإيدز، وأنه في حال افترضنا أن هناك خمسة أفراد في كل عائلة يتأثرون بهذا المرض مقابل كل فرد يموت، فإن حوالي ٢٥٠ مليون أفريقي سيتأثر إلى حد بعيد بهذا المرض في السنوات العشر المقبلة.

العناية والعلاج للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

* التعليم

فشل النظام التعليمي والأنظمة التدريبية في أفريقيا جنوب الصحراء في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التعويض عن النقص في المهارات في اليد العاملة.

* الادخار

من شأن هذا الوباء أن يقضى على قدرة الأسر والمؤسسات النظامية وغير النظامية والحكومات على الادخار، وذلك عبر آثاره المباشرة على تدفق الدخول ومستوى الإنفاق. ومع مضى الوقت سيؤدي هذا الأمر إلى تدنى الطلب وتضاؤل الاستثمار والمخرجات، وتراجع الدخل الفردي.

ويعتبر فرانكلين ليسك مدير برنامج منظمة العمل الدولية حول الإيدز أن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الأساسي لفيروس (الإيدز) هو هلاك اليد العاملة، ومستوى الادخار والاستثمار وكيفية تخصيصها. وهذا ينذر بكارثة إنسانية كبيرة تترتب عليها نتائج اقتصادية واجتماعية رهيبة.

أما عن حجم هذه الكارثة، فإن الدراسة تفيد أن كافة القطاعات المهنية في أفريقيا جنوب الصحراء تجد صعوبة متزايدة في استبدال العمال المهرة وغير المهرة أيضاً الذي فقدتهم بسبب مرض الإيدز.

وجدت الدراسة انه بسبب تأثير الإيدز على العمال في القطاعين العام والخاص الذين يقدمون الخدمات الأساسية، باتت الشركات عاجزة عن إيجاد الموارد الضرورية للحفاظ على المستويات الحالية للتنمية الاقتصادية.

الأثر الاقتصادي والاجتماعي لفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)

صدرت دراسة جديدة تم إعدادها لبرنامج منظمة العمل الدولية العالمي حول فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، رسمت صورة قائمة عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في أفريقيا جنوب الصحراء. فهذا الوباء ليس فقط أكثر خطورة مما كان يعتقد ولكنه سيقوض إمكانيات التنمية في البلدان المعنية، ويؤكد التقرير أن مرض الإيدز يؤثر على الرأسمال الإنساني أى القوى العاملة التي تزود البلدان بالخدمات المختلفة كالنعاية الصحية والتعليم والإدارة والأمن.

وتفيد الدراسة أن هذا الوباء الذي أصبح حالياً في عقده الثالث إنما سيؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بأشكال لم تعرف من قبل.

أما المجالات الأكثر عرضة للخطر فهي:

* التنمية

هذا الوباء يقوض من القدرة على تحقيق التنمية عبر آثارها على العمال، ومعدلات الإدخار، والأمن القومي، والتماسك الاجتماعي. وتطال هذه المخاطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي ترتفع فيها معدلات تفشي فيروس نقص المناعة البشرية مسببة خسائر فادحة في القوى العاملة.

* العناية الصحية

سيتأثر القطاع الصحي بالطريقة نفسها بخسارة اليد العاملة المسؤولة عن تقديم

اليمن

المنظمة تطالب باستمرار التحقيقات
لإجلاء الحقائق في اغتيال المرحوم
"جار الله عمر"

أصدرت محكمة الجنايات فى صنعاء فى منتصف سبتمبر/أيلول حكمها بإعدام المتهم الأول فى قضية اغتيال المرحوم "جار الله عمر" الأمين لعام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ويدعى "جار الله السعوانى"، ومعاينة ستة من المتهمين بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات، بعدما ثبتت إدانتهم فى الجريمة بناء على اعترافات كاملة.

غير أن المنظمة رأت أن اقتصار التحقيقات على الجانب الجنائي واكتفاء السلطات باعترافات المتهمين للحصول على الإدانة ومعايبتهم ليس كافياً بحد ذاته، خاصة وأن حادثة الاغتيال تقف وراءها دوافع سياسية عدة وممتدة بطبيعتها، وهو ما يعنى أن من يقفون وراء هذا الحادث يظلون تهديداً مستمراً لرموز العمل الوطنى فى اليمن المخالفين لآرائهم وأفكارهم.

وقد خاطبت المنظمة السلطات اليمنية المختصة فى اليوم التالى لصدور الحكم القضائي وطالبتها بضرورة الاستمرار فى التحقيقات من أجل إجلاء كافة الحقائق وكشف مختلف الملابسات.

تونس

إعادة اعتقال الصحفى "الزوارى"

أعادت السلطات التونسية توقيف الصحفى التونسى "عبد الله الزوارى" مرة

أخرى وذلك بتهمة مخالفة إجراءات المراقبة الإدارية التى كان خاضعاً لها بعد أن تم إطلاق سراحه فى عام ٢٠٠٢ وكان قد قضى ١١ عاماً فى الاعتقال.

ويذكر أن الزوارى (٤٦ عاماً) صحفى فى صحيفة "الفجر" كان قد اعتقل عام ١٩٩١ وحُكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن لمدة (١١ عاماً) فى إطار محاكمات لقادة حركة النهضة الإسلامية المحظورة، ثم أفرج عنه بعد أن قضى العقوبة، لكن السلطات أعادت اعتقاله مرة أخرى، وحكم عليه فى يوليو/تموز الماضى بالسجن لمدة أربعة أشهر بتهمة القذح، ودخل فى إضراب عن الطعام للمطالبة بنقله إلى سجن آخر يقع فى محيط سجنه وتعديل نظام المراقبة التى سيخضع لها فور خروجه من السجن. وترفض السلطات التونسية اعتبار الزوارى صحفياً وتتهمه بالإرهاب وتقول أنه لم يمتلك أبداً بطاقة صحفية وأنه كان أحد قادة حركة النهضة التى تصفها الحكومة بالإرهابية.

مصر

تدخل الجهات الأمنية فى قيد

الجمعيات الأهلية

انتهاك للقانون والدستور وللعهود

الدولية لحقوق الإنسان

تلقت المنظمة شكاوى عدة بشأن قيام الجهات الإدارية المختصة بقيد الجمعيات الأهلية بوزارة الشؤون الاجتماعية قيد عدد من الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حقوق الإنسان، وذلك بناءً على رفض الجهات الأمنية، وهو الأمر الذى يخالف

نص القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذى ينظم عمل الجمعيات الأهلية.

كما أنه يخالف نصاً وروحاً مواد الدستور الوطنى والعهود الدولية لحقوق الإنسان التى تكفل الحق فى التنظيم وحرية الاجتماع.

وخلال الأشهر الأربعة المنصرمة أصدرت إدارة الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية رفضاً قيد ثلاث مؤسسات حقوقية هى مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز الأرض لحقوق الإنسان والمركز المصرى لحقوق السكن، وعلى الرغم من استيفائها للشروط القانونية الكاملة، وذلك بناء على قرار الجهات الأمنية.

كما كانت الإدارة ذاتها قد رفضت طلبى ترشيح سيدتين فى مجلسى إدارة جمعيتين نسائيتين بناءً على رفض الجهة الأمنية، وهو الأمر الذى أثار استياء واستنكار مختلف منظمات حقوق الإنسان العاملة فى مصر.

وتجدد المنظمة مطالباتها للسلطات بوقف هذه الممارسات عند حدود تطبيق القانون.

.. والمنظمة ترحب بإحالة ١٢

شرطى متهمين بالتعذيب إلى

المحاكمة

أحال النائب العام ١١ ضابط شرطة ورفيق بالإسكندرية إلى محكمة الجنايات لقيامهم عام ١٩٩٦ بتعذيب مواطن لإجباره على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها، وكانت محكمة جنايات الإسكندرية قد قضت بإبرائهم من قبل، وتعود وقائع القضية إلى فبراير/شباط ١٩٩٦ حين

شكاوى ومدخلات

وجدة مع منع الجريدة من الصدور لمدة ثلاثة أشهر وذلك لإعادة نشره مقالاً "بوغرارة" بعد تفجيرات الدار البيضاء، وصدر في حق "عبد المجيد بن طاهر" رئيس تحرير جريدة الشرق حكماً بالسجن لمدة عام، كما أدانت المحكمة "مصطفى قشнин" مدير تحرير جريدة الحياة المغربية والذي نشر مقالاً "بوغرارة" وقضت بسجنه لمدة عام مع منع جريدته من الصدور لمدة ٣ شهور.

لبنان

المنظمة تطالب بالإفراج عن ناشطة حقوقية

تلقت المنظمة شكاوى عدة تفيد أن سلطات الأمن اللبنانية قامت في يوم ١٠ سبتمبر/أيلول باعتقال الناشطة الحقوقية "سميرة طراد"، وذلك على صلة بنشاطها في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير المقيدين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في لبنان. وأفادت الشكاوى أن السيدة "طراد" قد وجهت إليها تهمة الإساءة لسمعة البلاد خلال ممارستها لأنشطتها في الداخل والخارج لخدمة قضايا اللاجئين الفلسطينيين، والذين يصل عددهم في لبنان إلى ٣٧٥ ألف لاجئ يعانون من صعوبات قانونية وإجرائية في العمل والبناء والخدمات. والمنظمة تطالب بالإفراج الفوري عن الناشطة، والسماح لها بممارسة نشاطها بحرية تامة، خاصة وأن الاتهام فضفاض وينطوي على سلطة تقديرية واسعة.

والمياة، فضلاً عن نقص الرعاية الصحية الذي يؤثر على عدد غير محدود من كبار السن المحتجزين في المعسكر بالمطار. وقد وجه الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة كتاباً إلى رئيس الإدارة المدنية المؤقتة لسلطة الاحتلال في العراق، بصفته مسئولاً وفقاً لأحكام القانون الدولي وقواعد اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بقواعد معاملة الأسرى عن رعاية الأسرى، وطالبه بإعمال قواعد الاتفاقية على هؤلاء الأسرى، والإفراج عن الأسرى المصابين بأمراض الشيخوخة نظراً لظروفهم الصحية. وكان الأمين العام قد وجه كتاباً سابقاً إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ذات القضية.

المغرب

الحكم بسجن صحفيين بتهمة التحريض

كما قضت محكمة الاستئناف بالرباط بالسجن عشرة أعوام على الصحفي "زكريا بوغرارة" لأقدامه على كتابة مقالات اعتبرت تحريضاً على الإرهاب، كما أصدرت أحكاماً بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات بحق ثلاثة صحفيين، وكان "بوغرارة" قد مثل أمام المحكمة بتهمة الانتماء إلى جماعة إسلامية متطرفة ونشر عدد من المقالات في مطبوعات مغربية وأجنبية اعتبرتها السلطات محرضة على الإرهاب ومشيدة به.

وأصدرت الهيئة نفسها حكماً بالسجن ٣ سنوات في حق "محمد الهورد" مدير تحرير جريدة الشرق التي تصدر بمدينة

توجه المواطن "محمد بدر الدين جمعه" إلى قسم شرطة المنتزه للإبلاغ عن اختفاء ابنته الصغيرة، وبعد عدة أشهر من بلاغه فوجئ بالقبض عليه بتعذيبه وأحضروا زوجته وشرعوا في هتك عرضها واغتصابها أمامه لانتزاع اعترافه بقتل ابنته التي ثبت لاحقاً أنها على قيد الحياة، فما كان من الضباط المتهمين إلا أن حاولوا انتزاع اعترافه بارتكاب جريمة أخرى.

والمنظمة إذ ترحب بهذه الخطوة التي من شأنها ترسيخ مبدأ العقاب وعدم الإفلات منه لأي شخص، فإنها تطالب السلطات بإصلاح التشريعات للسماح للضحايا وذويهم بملاحقة المسؤولين عن جرائم التعذيب في مراكز الاحتجاز مباشرة.

العراق

المنظمة تطالب سلطة الاحتلال بتطبيق قواعد اتفاقية جنيف الثالثة للأسرى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى بشأن الأوضاع المعيشية السيئة للأسرى العراقيين لدى قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني سواء من العسكريين أو كبار موظفي الحكومة العراقية السابقة، وخاصة المحتجزين في معسكر الأسرى بمطار صدام الدولي جنوب غرب العاصمة بغداد.

أفادت الشكاوى أن الأسرى يواجهون ظروف معيشية بالغة السوء، تشمل احتجازهم في خيام وافتقارهم لبيئة معيشية صحية ونقص في احتياجاتهم من الغذاء

بروتوكول تعاون

بين المنظمة وهيئة شئون المنظمات الأهلية الفلسطينية

وقعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان وهيئة شئون المنظمات الأهلية الفلسطينية في ٩ سبتمبر/أيلول بروتوكولاً للتعاون المشترك ينطلق من الأهداف المشتركة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وإعمال حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم والتعويض، وإرساء مبادئ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد.

واتفقت الهيئتان على التعاون في تبادل الإصدارات والمطبوعات والخبرات، والعمل من أجل إنشاء مركز إقليمي عربي لتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين، والمساعدة في الدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ومواجهة الحملات الأجنبية التي تستهدف استقلالية المنظمات الأهلية الفلسطينية ومواقفها المبدئية من قضية حقوق الشعب الفلسطيني.

وهيئة شئون المنظمات الأهلية الفلسطينية هي هيئة رسمية تأسست بموجب الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ المعدل بالأمر رقم ٨ لسنة ٢٠٠٢ وتتبع وزارة الجمعيات الأهلية بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعمل من أجل تطوير وتنظيم العمل الطوعي والمؤسسات الأهلية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة.

.. وتشارك في أعمال ورشة "الدول العربية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" بالمغرب

يعقد مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان بالمغرب ورشة عمل خاصة حول "الدول العربية وآليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان" في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ سبتمبر/أيلول. وتتناول الورشة تعريف الدول العربية بآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وكيفية التفاعل معها لتطوير أدائها من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان.

يشترك في أعمال الورشة ممثلون عن ١٦ بلداً عربياً، كما يحضرها عدد من الخبراء وممثلي المنظمات العربية غير الحكومية، ويمثل المنظمة فيها الأستاذ "محسن عوض" مساعد الأمين العام.

.. وتشارك في ورشة عمل لدعم

الصحفيين العراقيين تحت الاحتلال نظمها اتحاد الصحفيين العرب

عقد الاتحاد العام للصحفيين العرب ورشة عمل للمنظمات العربية غير الحكومية والخبراء للتداول في شأن آليات دعم العلاقة مع الصحفيين العراقيين في ظل الوضع النقابي الناشئ منذ الاحتلال الأمريكي للبريطاني للعراق.

عرض الأستاذ "صلاح الدين حافظ" الأمين العام للاتحاد إشكالية التعامل مع بعض الأشكال النقابية الصحفية القائمة حالياً في العراق، والتي نشأت نتيجة الحصار الدولي على العراق، أو التي نشأت منذ قرار سلطة الاحتلال بحل نقابة

الصحفيين العراقيين، وكذا كيفية تقديم الدعم لهم في ظل التغيرات التي لحقت بالقطاع الصحفي منذ الاحتلال.

وقد توصلت الورشة إلى عدد من الخطوط العامة لتحرك الاتحاد، ويمكن اتباعها في تحرك مختلف منظمات المجتمع المدني العربي، ومنها إرسال بعثات تقصى الحقائق المنفردة والمشاركة إلى العراق لإجراء الدراسات الميدانية اللازمة والتعرف عن كثب على التغيرات التي لحقت بالعراق منذ وقوع الاحتلال، وتكثيف وتنشيط الاتصالات والحوارات مع كافة القطاعات الشعبية العراقية، والتنسيق مع الاتحادات المهنية العربية الدولية ذات الصلة، والبدء في جهود دعم الصحفيين العراقيين في هذه المرحلة.

شارك في أعمال الورشة عدد من الكتاب الصحفيين المصريين والعراقيين والخبراء القانونيين وممثلي المنظمات العربية غير الحكومية المعنية، وبينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

.. والمنظمة تنعى الكاتب الكبير

إدوارد سعيد

تنعى المنظمة العربية لحقوق الإنسان بكل الأسى الكاتب والمفكر الكبير "إدوارد سعيد" أستاذ الأدب المقارن بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي توفي بعد صراع مع المرض، الذي لم يقده يوماً عن النضال من أجل حقوق شعبه الفلسطيني الذي ظل يؤكد دوماً على الاعتزاز بالانتماء إليه وبأصله العربي. وكان الراحل الكبير قد تمكن من إشاعة الاهتمام بقضية الشعب الفلسطيني في

من أخبار المنظمات

تدريب العاملات في الجمعيات الأهلية على فنون الإدارة في برنامج تدريبي لرابطة المرأة العربية

بالتعاون فيما بين رابطة المرأة العربية وجامعة وسترن وزرف الأمريكية، جرى الاتفاق على تنفيذ برنامج تدريبي لرفع كفاءة العاملات بالجمعيات الأهلية على فنون إدارة الجمعيات، يبدأ العمل فيه من خلال دورة تدريبية موسعة لمدة خمسة أسابيع تعقد بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة وسترن وزرف، وتشارك فيه عشرة متدربات من العاملات بالجمعيات الأعضاء في شبكة الجمعيات الأهلية التي تخدم قضايا المرأة.

اتحاد المحامين العرب يدين محاولات العبث بوحدة الشعب الفلسطيني .. ويدين قرار إبعاد الرئيس عرفات

أصدرت الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بياناً في مطلع سبتمبر/أيلول تناول الأوضاع الفلسطينية الجارية ومحاولات المساس بوحدة الشعب الفلسطيني ومحاوله ضرب تلاحمه الشعبي وإثارة الفتنة الداخلية. وقد أعلنت الأمانة العامة للاتحاد فيما بعد يوم ١٧ سبتمبر/أيلول إضراباً عاماً لمدة ساعة احتجاجاً على قرار حكومة إسرائيل بإبعاد الرئيس الفلسطيني، والتي اعتبرها مساساً خطيراً بقرارات الشرعية الدولية، ولقواعد القانون الدولي وكافة الأعراف والمواثيق التي أقرتها الأمم المتحدة.

وقد أرسل الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة كتاباً الى السيد "عمرو موسى" أمين عام جامعة الدول العربية تلبية لطلب المشاركين، أكد خلاله على إدانة كافة الحملات التي تستهدف النيل من حق الكافة في حرية إبداء الرأي والتعبير، وطالب الأمين العام للجامعة بالتدخل لدى اجتماع وزراء الخارجية العرب لتوجيه مناشداتهم الى حكومة دولة الإمارات للإبقاء على المركز، وإذا تعذر استضافة المركز في مقر الجامعة لحين تسمية مقر جديد له.

.. وتشارك في أنشطة

مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان في مصر

ألقي الأستاذ "محسن عوض" مساعد الأمين العام للمنظمة محاضرتين في الدورة التدريبية التي نظمها المشروع الوطني لدعم القدرات في مجال حقوق الإنسان في مصر لتتقيف وتدريب ضباط الشرطة على حقوق الإنسان خلال شهر سبتمبر/أيلول.

وقد اعتادت المنظمة خلال الأعوام الثلاثة الماضية على المساهمة في أنشطة المشروع والذي يستهدف تدريب وتوعية الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في إطار الشراكة التي وقعتها وزارة الخارجية المصرية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لهذا الغرض.

وقد نفذ المشروع عدة دورات تدريبية موسعة، شملت فئات القضاة ووكلاء النيابة وضباط الشرطة ومختلف قطاعات العاملين الإعلاميين.

الضمير العالمي من خلال أنشطته العديدة في مجالات الفكر والأدب والثقافة، وبشكل أكسبه احتراماً ومصداقية دولية واسعة. والأمانة العامة للمنظمة إذ تتعزى الفقيه الكبير، فإنها تتقدم بتعازيها إلى أسرته وإلى شعبه الفلسطيني الصامد ولكافة القوى المحبة للسلام والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

المنظمة تستضيف لقاء

المثقفين المصريين التضامني مع مركز زايد للتنسيق والمتابعة

استقبلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بمقرها بالقاهرة يوم ٧ سبتمبر/أيلول لقاء المثقفين والأكاديميين المصريين التضامني مع مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة التابع لجامعة الدول العربية، والذي قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الراعية له بوقف نشاطه وإغلاق مقره لديها على إثر الحملة الصهيونية والأجنبية على المركز وحكومة الإمارات.

وقد استكرر اللقاء في بيان له الحملات الأجنبية والصهيونية التي تستهدف النيل من المؤسسات العربية غير الحكومية ومؤسسات الصحافة والإعلام ومراكز البحوث والدراسات المؤيدة لحق الشعب العربي الفلسطيني والمناهضة لقوى الاحتلال والعنوان والهيمنة الأجنبية.

ووجه المشاركون مناشداتهم الى الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" رئيس دولة الإمارات، وطالبوه بإعادة فتح مقر المركز واستئناف نشاطه.



آثر العولمة على حق الشعوب الأفريقية

فى محاضرة للأمين العام

ألقى الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى ٢٧ سبتمبر/أيلول محاضرة بعنوان "الشمال الأفريقى وحركة الوحدة الأفريقية" فى الاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيس مجلس البحوث الاجتماعية فى أفريقيا، والذي بادر للاحتفال بها كل من المجلس ومركز البحوث العربية والأفريقية، تناول خلالها دور بلدان الشمال الأفريقى فى تعزيز حركة الوحدة الأفريقية، خاصة عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر ودور مصر والبلدان العربية الأفريقية فى دعم حركات التحرر والاستقلال الوطنى فى البلدان الأفريقية.

وتناول الأمين العام فى محاضراته التأثيرات السلبية للعولمة على النمو الاقتصادى والتنمية البشرية فى الدول الأفريقية، مشيراً إلى أنها وإن كانت تحمل المزيد من الفرص، إلا أنها تحمل فى الوقت ذاته وبشكل مزدوج المزيد من المخاطر التى تخرجها من إطارها النظرى الذى يدور حول الإدارة المشتركة للمصالح البشرية حول العالم والاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب، مؤكداً أن النتائج تعضد من النظر إلى الليبرالية التى تعتمد على أنها باتت متوحشة بحق الشعوب النامية وبينها الدول الأفريقية.

شارك فى تحرير هذا العدد:

هايدى الطيب ، علاء شلبى ، محمد راضى ، محمد عبد العزيز

محمد محمدين ، د. سامية حسين

وعرض الأمين العام لنمو الحركة العالمية لمناهضة العولمة وتعظيم دورها حالياً فى مختلف القضايا الدولية، مؤكداً الحاجة إلى الاحتفاظ بمفهوم الدولة القوية فى المجتمعات الأفريقية والنامية، بشكل متوازى مع إفساح المجال أمام نمو المجتمع المدنى بشكل لحماية الفئات المهمشة.

ونبه الأمين العام إلى ضرورة مواجهة الحروب والصراعات المسلحة والنهج الاستعمارى المتصاعد وخطورة القوة والخلط بين المقاومة المشروعة والارهاب، وهى أسباب أساسية تزيد عمقا إضافيا لعوائق التنمية التى حق راسخ للأفراد وللشعوب.

وفضلاً عن ذلك، أكد الأمين العام على أهمية التصدى للعديد من الظواهر الإضافية التى تعيق التنمية الإنسانية، وعلى رأسها نقشى الأمراض والأوبئة ولا سيما فيروس الإيدز.

ودعا إلى تعزيز التعاون الأفريقى والاعتماد المتبادل بين الشعوب العربية والأفريقية فى إطار منظمة الاتحاد الأفريقى من أجل الاستفادة من الموارد والثروات المنتشرة لإنجاز التنمية البشرية. وطالب الأمين العام فى هذا السياق بالتمسك بالأمم المتحدة كإطار للتعاون بين البشرية، مجددا الدعوة لإصلاح المنظمة الدولية وجعلها أكثر قوة وفاعلية لسيادة القانون الإنسانى، وتحقيق هدف البشرية السامى والمتمثل فى العدالة الدولية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقرر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس: د. أحمد صدقى الدجاني

الأمين العام: أ. محمد فائق

المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغنى -

مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكترونى :

aohr@link.net

موقع الإنترنت :

www.aohronline.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

الكويت ٢٥ ديناراً الأردن ١٦ ديناراً

مصر ٥٠ جنيهاً المغرب ١٦٦ درهم

تونس ١٦ ديناراً بقية الأقطار ٥٠

دولارا أمريكياً تحول الاشتراكات

والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات

باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى

- فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.

Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)

Account 201738